

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٩

السبت، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

أشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته والجهود التي يبذلها لتعزيز دور منظماتنا خلال السنة الأولى هذه من فترة ولايته.

خطاب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن موضوع هذه الدورة - "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام" - يلبي الشواغل الحالية لمعظم الدول الأعضاء في المنظمة. وإنني أشعر بالارتياح إزاءه، لأنه يتفق مع منطق أهداف التنمية المستدامة، ولأن السلام والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا تشكل، بالنسبة إلى بلدي، أولويات للحكومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحِب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

قبل اثنين وسبعين عاماً، ولدت المنظمة من رحم الطموح لإصلاح العلاقات بين الدول على أساس مبدأ المساواة في السيادة، والرغبة في ضمان السلم والازدهار للجميع. ولا يزال ذلك الطموح هاماً ويتوافق كل يوم مع التزام النساء والرجال الذين عقدوا العزم على الوفاء به، مع المخاطرة بأرواحهم في بعض الأحيان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا كابانغي (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن أحر التهاني، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وهو اعتراف بقيادتكم المهنية المتميزة بصفتكم دبلوماسياً، وإشادة ببلدكم، سلوفاكيا. وأود أيضاً أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1729799 (A)



وبفضل ذلك النهج، الذي يجمع بين استعادة سلطة الدولة والحوار والعدالة التصالحية، تمكنا من عكس الاتجاه الخطير في الحالة الأمنية في وسط البلد، وهي الحالة التي تحسنت بصورة كبيرة للغاية.

وفي الجزء الشرقي من البلد، مكنتنا الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الوطنية بدورها من احتواء الهجمات الإرهابية التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية، والتي يعاني منها سكاننا يوميا. ونحن مقتنعون بأن مبادرة التعاون دون الإقليمية، التي تشمل بلدي وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، ستمكنا أيضا من التصدي للتهديد الإرهابي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. إن مشاركتنا في هذه العملية ينبغي أن ينظر إليها بوصفها دليلا على عزمنا على المشاركة في تصدي التحالف لذلك التهديد.

وفيما يتعلق بمكافحة العنف الجنسي، أرحب بالتقدم الرائع الذي سجلته المحاكم التي أصدرت مئات الإدانات لتهم الاغتصاب. ولم ينج أي فرد من الملاحقة بسبب وضعه الاجتماعي أو الرتبة العسكرية، وهذا دليل على أن الإفلات من العقاب في تلك الجرائم قد انتهى وبعد عامين من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ليس من السابق لأوانه الشروع في رصد تنفيذها. وقد شرع بلدي، في إطار الاضطلاع بالتزاماته، عملية إيلاء الأولوية للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في وضع وتنفيذ خطته الإنمائية الوطنية. وعلى نحو أكثر تحديدا، لدعم برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، يركز بلدي على توسيع نطاق الوصول والمساواة، وتحسين نوعية التعليم والتعلم وتحسين الإدارة في القطاع التعليمي.

ونشعر بالسرور لزيادة فرص وصول الفتيات إلى المدارس. فعلى مر ١٠ أعوام، زاد معدل التحاق الفتيات بالمدارس من

وفي مواجهة تزايد الإرهاب بمختلف أشكاله، لا جدال في أن العالم الذي نصبو إليه يتوقف على كيفية معالجتنا لمسألتي السلام والأمن. وبالنسبة إلى السنة الماضية، وقع بلدي ضحية لهجمات إرهابية من قبل بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما في مقاطعتي كاساي، وحتى في العاصمة، حيث كان هدفها تقويض السلام الذي دفعنا ثمنه غالبا، وإحباط ديناميات حل المشاكل استناداً لتوافق الآراء على الصعيد الوطني، والنيل من جهودنا الإنمائية. وفي كاساي، ثمة ميليشيا قبلية تستخدم السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كدروع بشرية، وتهاجم الناس والمباني العامة التي ترمز إلى سلطة الدولة. وهي بالتالي تزعج الرعب - تضرب أعناق الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون، وموظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والسلطات الإدارية والتقليدية.

تلك هي الظروف الوحشية المزرية التي أدت باثنين من خبراء الأمم المتحدة إلى فقدان حياتهما في آذار/مارس. ولقد عقدنا العزم تجاه تسليط الضوء على الظروف الدقيقة لتلك الجريمة البشعة، بحيث أن مرتكبي ذلك العمل الرهيب، وكذلك الأعمال التي يتعرض لها مواطنونا، لن يفلتوا من العقاب. لهذا السبب، بدأت المحاكمات العلنية قبل عدة أسابيع، عقب إلقاء القبض على معظم الذين يُفترض أنهم مذنبون. وهذا هو أيضاً الهدف من المؤتمر الذي عقد مؤخراً بشأن السلام والمصالحة والتنمية، والذي كان يرمي إلى معرفة حقيقة ما حدث بالفعل في تلك الأقاليم الوسطى من البلد، بغية تعزيز المصالحة بين سكان تلك الأقاليم والتأكيد على إيماننا بأن المصالحة تنطوي بالضرورة على العدالة، وبأنه لا يمكن تحقيق أي سلام حقيقي ودائم بدون تحقيق العدالة.

ولا يزال بلدي منفتحاً على جميع أشكال التعاون بشأن هذا الموضوع.

لكن بالرغم من ذلك التقدم، لا تزال التحديات في تنظيم انتخابات في بلدي جسيمة من حيث اللوجستيات والشؤون المالية والأمن والتشريعات. إننا نواجه تلك العقبات بكل تواضع، ولكن أيضا بمثابة منقطعة النظير. وبالنظر إلى أوجه التقدم التي تحققت، أؤكد أننا نتحرك صوب إجراء انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية، وأن التقدم الذي أحرزناه في هذا الاتجاه لا رجعة فيه وبدون أي تدخل أو إملاءات خارجية. وأطلب من الأصدقاء الحقيقيين لبلدي دعم العملية الانتخابية الجارية بإخلاص.

إن ميثاق الأمم المتحدة يفرض علينا التزامات، بما فيها العمل بجد من أجل بناء عالم أفضل. لذلك نحافظ جمهورية الكونغو الديمقراطية على حوار استراتيجي مع الأمم المتحدة بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة. ومن شأن ذلك الاستعراض الاستراتيجي أن يحدد وتيرة تخفيض قوة البعثة حتى انسحابها الكامل.

ومن الواضح أنه، بعد ما يقرب من ٢٠ عاما على نشرها، لا يمكن أن يُتوقع من قوة الأمم المتحدة البقاء في بلدي إلى أجل غير مسمى، أو ممارسة ولايتها بنفس النمط ومن دون استخلاص الدروس عن أوجه الضعف التي حُددت. والأمر المهم بالنسبة لنا، ويجب أن يكون هاما للجميع، هو مصداقية المنظمة وفعالية مساهمة قوات الأمم المتحدة على أرض الواقع. ولذلك ما فتئنا نطلب لعدة سنوات الآن تعديلا لقوة بعثة الأمم المتحدة ليناسب مهامها المتغيرة، وإعادة توجيه مواردها وبالتالي الاستفادة منها لتلبية احتياجاتنا الإنمائية. وفي ذلك الصدد، لا نعزم تقديم تنازلات بشأن الاحترام الواجب لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يكفله ميثاق المنظمة.

يخالجي شعور بأن جميع البلدان التي تعلق آمالا على الأمم المتحدة، ومن بينها بلدي، تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ أهداف

٧٠ في المائة إلى نحو ١٠٥ في المائة. ونقوم بتنفيذ خطط بناء آلاف المدارس، دون إهمال الإصلاحات العميقة في ذلك المجال. ويعد تغير المناخ من أكبر المسائل المثيرة للقلق، حيث يشكل تهديدا للبشرية وحقوقنا الأساسية. وعلى كل دولة مسؤولية الإسهام في الحد من آثاره. إن بلدي والبلدان الأخرى في حوض نهر الكونغو - ثاني أكبر محمية غابات في العالم - مؤهلة من خلال اللجنة المعنية بالغابات في وسط أفريقيا للمساعدة في تحسين نوعية الحياة على كوكبنا. ومن جانبه، يعزم بلدي التمسك بكل التزاماته، بدءا بالتصديق على اتفاق باريس، الذي هو الآن قيد التنفيذ.

والاستقرار السياسي شأنه شأن السلام هو بالنسبة لنا هدف دائم لسياستنا الداخلية. وفي ذلك السياق، انخرطنا لمدة عام تقريبا في إقامة حوار يعد بالنسبة لنا سبيلا دائما لتسوية النزاعات السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. ونحن ممتنون لدعمها في تلك العملية. وأرحب أيضا بجهود جميع القوى السياسية في بلدي التي توصلت، في غمار سعيها إلى توافق شامل في الآراء بشأن العملية الانتخابية، إلى الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والهدف النهائي منه هو إجراء الانتخابات.

وبناء على طلب كافة الأطراف المعنية بسجل انتخابي جديد، يجري الآن تسجيل الناخبين منذ أكثر من عام. وقد بدأت المرحلة الأخيرة في المقاطعتين الأخيرتين في وسط البلد. ويسرنا فعلا تسجيل ما يقرب من ٤٢ مليون ناخب من أصل ٤٥ مليون متوقعين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت سلسلة من التقييمات للعملية الانتخابية قبل ١٠ أيام تقريبا يجريها المجلس الوطني للرصد، بالاشتراك مع الحكومة واللجنة الانتخابية، وهو ما سيتيح للجنة نشر الجدول الزمني الانتخابي، واللجنة هي المؤسسة الوحيدة المختصة في هذا الصدد.

سعادة السيدة أمينة محمد، على كسب ثقة هذه المؤسسة. إن جنوب السودان مستعدة للتعاون والعمل الوثيق معهما.

إن الموضوع الذي اختاره الرئيس لهذه الدورة، "محوية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، يتردد صداه جيدا مع تطلعات أمتنا إلى السلام والوحدة والتنمية والازدهار. ويتمشى ذلك أيضا مع إعلان الرئيس سلفا كير ميارديت العام ٢٠١٧ عام السلام والازدهار. يهدف الإعلان الرسمي إلى ترسيخ عزمنا على تحقيق تطلعات شعبنا الذي كافح كفاحا طويلا وشاقا.

بيد أن تحقيق السلام يعوقه إلى حد كبير الافتقار إلى الموارد. ونثني على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين الذين يستبعدون ويعزلون الجهات السياسية الفاعلة التي تسعى إلى الوصول للسلطة عن طريق العنف. نحض جميع أصحاب المصلحة على الاستمرار في تبني ذلك الموقف المشترك، ونجدد التزامنا بزيادة البناء على التقدم الذي أحرزناه لكي نكفل لشعبنا أن تراث المستقبل الذي ما فتئنا نتوخاه ونتطلع إليه.

ومع ذلك، لا نريد أن نخدع أنفسنا بالقول بأن السلام والوحدة والتنمية يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. بل على العكس من ذلك، إنها تتطلب من جميع الشركاء جهودا دؤوبة ومتضافرة، وتفانيا والتزاما، وهي جهود نسعى إليها عن رغبة وبإخلاص ويقوة.

نعتقد اعتقادا راسخا بأن السلام ليس مسألة أو حدثا عابرا. وبالنسبة لنا ولشركائنا في السلام، لا يوجد بديل آخر مجد لصنع السلام. ومع ذلك، فإن تحقيق السلام يستغرق وقتا. إن تحقيق السلام في جنوب السودان عملية تتطلب جهودنا الجماعية. إنه عملية تراكمية مستمرة وثابتة من الخطوات الإيجابية صوب تحقيق العالم الذي نتوخاه للأجيال المقبلة في بلدنا، في قارتنا وفي عالمنا بأسره.

التنمية المستدامة، وهو أمر طال انتظاره لإصلاح المنظمة. وأتمنى للجمعية العامة كل النجاح في عملها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره. أصطحب السيد جوزيف كابيال كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد تبان دنغ غاي، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب السودان.

أصطحب السيد تبان دنغ غاي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد تبان دنغ غاي، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غاي (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان الذي للأسف لم يتمكن من الحضور هذا اليوم بسبب التزامات داخلية ملحة في الوطن.

أود أن أهنيكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. تؤكد جنوب السودان التزامها بالقيام بدورها في تقديم الدعم لكم وأنتم تقودون هذه الدورة التاريخية. أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ونائبته،

وفي هذا المجال أود أن أبرز دور الشباب السودانيين الجنوبيين، سواء أكانوا مؤيدين للسلام أم منتقدين له. ثمة مثال على الخلاف بين المجتمعات القبلية التي تنطوي على سرقة الماشية واختطاف الأطفال التي تتصاعد وتتحول تقريبا إلى صراع منفلت وسبب ذلك هو بساطة أن الشباب من مختلف المجتمعات المحلية كان يجري تحريضهم على العنف. ذلك يجعلنا نقدر ما نقوم به من جهد جماعي لضمان أنه لا يمكن إنقاذ الحالة في جنوب السودان إلا بتبني السلام.

أود أيضا أن أبرز الدور الهام الذي ما فتئت تؤديه النساء في جنوب السودان بين المجتمعات المحلية بوصفهن من بناء السلام وحاضنات لمبادرات السلام بين القبائل.

إزاء هذه الخلفية، فإن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بدعم من الزعماء الدينيين، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء، منخرطة حاليا في عملية سلام على المستوى الشعبي وبين الناس من خلال الاستثمار في تحسين الأنشطة الاقتصادية فيما بين المجتمعات المحلية، مثل بناء الأسواق، وإصلاح المدارس، وبناء مرافق تخزين الاسماك، ونزع سلاح المجتمعات المحلية بالطرق السلمية. كل ذلك من شأنه تحسين العلاقات بين القبائل المتحاربة، والمجتمعات المحلية المضيفة والمشردين داخليا.

وفي الوقت الراهن، نحن في جنوب السودان نشعر بالتفاؤل إزاء عودة السلام. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة اللاجئين والمشردين داخليا يعودون تدريجيا إلى قراهم طوعا، وتبين عدة خطوات اتخذت في إطار المجتمعات المحلية أن الحركة صوب التعايش والعيش في وئام حقيقة واقعة.

وستكون هناك تحديات وارتكاسات، ولكن اتجاه الحركة ينبغي أن يكون الصورة الكبيرة. ونحن منفتحون للغاية للتشاور، وللعمل المشترك، ولكننا أيضا نتوقع من شركائنا الإقرار بالتقدم المحرز ومبادلتته بالمثل وإبداء بعض الشعور بالاحترام والثقة.

لذلك، إزاء هذه الخلفية، تتمسك حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان بالتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان بوصفه الأداة الوحيدة المحورية لتحقيق تلك المهمة والرؤية. ومن قبيل اطلاع الجمعية العامة على آخر المستجدات، اسمحو لي أن أبرز بعض الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومتنا لزيادة تعزيز إحلال السلام في بلدنا الفتي.

إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لا تزال متمسكة بالتزامها بتنفيذ وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنه الرئيس سلفا كير ميارديت في أيار/مايو ٢٠١٧، وتواصل حض الجماعات المعارضة على أن ترد بالمثل على بادرة حسن النية التي صدرت عنا، ببسط يدنا التماسا للسلام.

شرعت الحكومة، بتأييد من بلدان شريكة صديقة، في تنفيذ الجوانب الرئيسية من الترتيبات الأمنية الانتقالية، مثل إصلاح القطاع الأمني، وتجميع القوات، وتدريب وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة، في جهد لنزع سلاح مجتمعاتنا المحلية. ويحدونا الأمل في أن وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة التي تخرجت مؤخرا لتعمل في جوبا أن تصبح مثالا يحتذى لتتسنى محاكاته في مؤسسات أخرى في القطاع الأمني، ولا سيما من خلال إصلاح وإعادة هيكلة الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحويله إلى جيش وطني محترف.

إن الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية تنصدر مبادرة سلام على مستوى القاعدة الشعبية. وتقود المبادرات السلمية الجارية بين القبائل، حيث أن النزاعات القبلية الجارية منشأها سرقة الماشية، وخطف الأطفال، وارتفاع مهر العروس، ومنازعات على الأراضي، كلها يمكن أن تمثل عقبة كأداء أمام إحلال السلام. ومن الضروري إيجاد سبل لتغيير الطريقة التي تتفاعل بها مجتمعاتنا المحلية مع بعضها البعض، وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم جهود الحكومة والاستثمار في التدابير الرامية إلى التصدي لتلك النزاعات المحلية بحيث يمكن تكرار التجارب الناجحة في جميع أنحاء جنوب السودان على مختلف مراحل الحوار الوطني.

إن حكومة بلندا تؤيد الجهود الرامية إلى تنشيط تنفيذ اتفاق السلام. وعقدنا مؤخرا في عاصمة بلندا، جوبا، اجتماعا لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتداول بشأن سبل زيادة التعجيل بالإعداد لإنشاء منتدى التنشيط الرفيع المستوى، الذي من المتوخى أن يركز على السبل العملية للإسراع بتنفيذ اتفاق السلام.

واليوم يتمتع جنوب السودان بعلاقات ودية مع جيرانه. فتلك البلدان - إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا - تستضيف اللاجئين من جنوب السودان، وتوفر ممرات من أجل إيصال المساعدات الإنسانية وتدعم المشاريع الإنمائية، وكل ذلك يزيد من تعزيز جهود حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بغية تحقيق السلام. إننا نعتد على تلك العلاقات الجيدة من أجل إنعاش إنتاج النفط وزيادته، وتشبيد وصيانة الهياكل الأساسية للطرق الهامة وتوفير الكهرباء في المدن الحدودية - وهي عناصر رئيسية من أجل تعزيز الاقتصاد والعمل كحواجز لإحلال السلام.

وفيما يتعلق بأبيي، تؤكد حكومة بلندا من جديد على رغبتها واستعدادها لتنفيذ اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي، بالصيغة التي قدمه بها الفريق، قبله الرئيس سلفا كير ميارديت. ويجدوننا الأمل في أن تستأنف جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان قريبا التعاون في تنفيذ ذلك الاقتراح.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن حكومة بلندا تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتقوم بتيسير نشر قوة الحماية الإقليمية. وفي الأشهر القليلة الماضية شهدنا وصول مقدمة قوة الحماية الإقليمية، على النحو المتفق عليه مع الأمم المتحدة. وتؤكد الحكومة مجددا على التزامها بالعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية

ويحاطر اتخاذ نهج تصادمي علي بإنشاء عقلية للحصار والتحصن وراء الأسوار. ومع ذلك، فإننا واثقون بأنه قريبا ستصبح أعمال العنف والحروب من قصص الماضي في جمهورية جنوب السودان. إن مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الرئيس سلفا كير ميارديت تحرز تقدما قويا ومطرذا فيما يتعلق بالتزام الحكومة بمعالجة عدد من المسائل السياسية والأمنية بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للحوار. وتشمل بعض الخطوات الرئيسية المتخذة الإفراج عن السجناء، بمن فيهم الصحفيون، وزيادة عدد أعضاء اللجنة التوجيهية لتشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، واستمرار بذل جهود التواصل مع شخصيات المعارضة، وإعلان وقف الأعمال العدائية من جانب واحد. والهدف الرئيسي لمبادرة الحوار الوطني هو تشجيع المصالحة وتعزيز الثقة بعملية السلام ليس لجعل الحوار الخيار العملي الوحيد لتسوية النزاع فحسب، بل أيضا لجعله أساسا للعملية الوطنية لمراجعة الدستور.

وفي هذا المنعطف، أود أن أشير إلى أن اللجنة التوجيهية لمبادرة الحوار الوطني شرعت في المشاركة مع جميع الاتجاهات السياسية، ولا سيما التي تقيم خارج جنوب السودان، من أجل ضمان أن يكون الحوار الوطني شاملا للجميع وأن تعكس نتائجه آراء جميع مكونات المجتمع المحلي في جنوب السودان.

وتقوم اللجنة التوجيهية بإشراك أفرقة خبراء سيذهبون إلى جميع الولايات والمقاطعات والمحليات والأقضية لتنظيم اجتماعات مع ممثلي المجموعات المعنية لاستجلاء آرائها بشأن المظالم التي يشعر بها أفرادها ولضمان تناول تلك المظالم ومعالجتها على نحو فعال. وسترفع نتائج تلك المناقشات في الولايات إلى اللجنة التوجيهية، التي بدورها ستقدمها إلى مؤتمر الحوار الوطني الواسع. وستنتهي العملية بإصدار التوصيات والقرارات التي ستقدم إلى القيادة الوطنية في ظل هيئة الرئاسة وإلى البرلمان الوطني للاعتماد النهائي والتنفيذ.

ويتمثل هدفنا النهائي ومسؤولينا في إتاحة فرصة لتحقيق السلام لجميع سكان جنوب السودان، السلام الذي يمكنهم من اختيار قادتهم بالذات عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة. ولذلك، فإن تركيزنا في الأشهر المتبقية من الفترة الانتقالية، هو ضمان أن يكون التحضير الكافي وتهيئة البيئة المواثية لإجراء تلك الانتخابات من أولوياتنا القصوى، وسنعمل على أن يتحقق السلام، وأن تخصص موارد وافية لإنجاز تلك المهمة.

وتشكل هذه الجهود لبناء الأساسيات والشروط المسبقة لتعزيز الثقة فيما بين الدول وفي إطار مجتمعاتنا المحلية، الأمر الذي يحفزها على العودة إلى ديارها بشكل طوعي وتدرجي. وأود أن أؤكد مجدداً على موقفنا ومفاده أن هذه الجهود لا يمكن استمرارها إلا إذا واصلت جميع الجهات السياسية الفاعلة وبادلت بالمثل احترام وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس سلفاً كبير ميارديت في وقت سابق هذا العام.

إن إحراز التقدم الذي نتكلم عنه لا يمكن أن يتحقق إلا حينما نبدأ رؤية إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن. وإصلاح مجلس الأمن مهمة ملحة، بالنظر إلى أن تكوينه الحالي وأدائه لا يعكسان وقائع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وبغية إحراز تقدم ملموس بشأن إصلاح مجلس الأمن، من الضروري إطلاق مفاوضات تستند إلى نص في إطار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية.

وفي هذا الصدد، يود جنوب السودان أن يضم صوته إلى الوفود التي أعربت عن شواغلها إزاء زيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ويؤيد جنوب السودان الدعوة التي وجهها المجتمع الدولي إلى كوريا الشمالية لحثها على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية. ويحث جنوب السودان كوريا الشمالية على إبداء إرادة صادقة واتخاذ إجراءات ملموسة صوب تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

بالتنمية بغية الإشراف على التنفيذ السلس لولاية تلك القوات في جنوب السودان وتشغيلها.

ولا تزال حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تعمل من أجل كفاءة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين من دون عوائق. ويجري القيام بذلك بالحوار المستمر والمفتوح مع وكالات تقديم المعونة التي تسعى جاهدة لفتح المزيد من الممرات الإنسانية. وأود أن أشيد بالجهود المتضافرة التي تبذلها الوكالات المختلفة لتقديم المساعدات الإنسانية التي استجابت بشكل إيجابي وعملت على عكس مسار حالة المجاعة في أجزاء من جنوب السودان. وبالرغم من تحقيق بعض المكاسب، أشدد على أن تقديم الدعم المستمر أمر ضروري إذا أردنا تحقيق جنوب السودان الخالي من الجوع. وأود أن أعنتم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا وصلواتنا لأسر العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في جمهورية جنوب السودان.

ولئن كنا نقدر أن إنقاذ الأرواح أمر مهم، فإننا ينبغي أيضاً أن ننقد سبل كسب العيش. ولا يمكننا أن نستمر في مسح الأرض مع أن صنوبر الماء مفتوح. إن النموذج القديم الذي مفاده أن "التدخل الإنساني أولاً والتنمية لاحقاً" ليس سياسة عملية في حالة جنوب السودان. ومن الأهمية بمكان الحفز على تحقيق السلام والاستقرار باتخاذ نهج متوازن نحو التنمية واحتضان طريقة جديدة للعمل. إن مبادرات تحقيق الاستقرار والتعافي ضرورية، ويلزم أن يكمل الدعم المقدم في حالات الطوارئ على نحو فعال بمستوى ما للديناميكية الاقتصادية التي توفر منصة جديدة لتحقيق التماسك الاجتماعي وبناء القدرة على الصمود.

وكشركاء، نحن جميعاً بحاجة إلى أداء الأعمال بصورة مختلفة. وبوصفنا حكومة، سنضعف جهودنا لكفالة إمكانية الوصول وتحسين البيئة المؤاتية للتدخل الإنساني. ونتوقع أن تكون هناك حاجة إلى مزيج ذكي ومعايرة للدعم الإنمائي والإنساني بغية الحفاظ على الزخم الإيجابي.

اصطحب السيد يوسيو جورج، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد يوسيو جورج، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جورج (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): أودّ، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي مهامكم بصفتمكم رئيس الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أهنئ سلفكم، السفير بيتر تومسون من فيجي، على العمل المتفاني الذي اضطلع به على مدى السنة الماضية. ويتعين على أن أذكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أثبت بالفعل، منذ توليه قيادة المنظمة، قبل بضعة أشهر، أنه أهل للاضطلاع بالمهام الهائلة المرتبطة بمنصبه الرفيع.

وفيما نجتمع اليوم، هنا في هذه القاعة العظيمة، تضرب الكوارث الطبيعية والمحن أنحاء كثيرة من العالم. إذ دمّرت الأعاصير والأعاصير المدارية والزلازل المجتمعات وشردت آلاف الأشخاص في الأيام القليلة الماضية. وباسم ولايات ميكرونيزيا الموحدة حكومةً وشعباً، أعرب عن مواساتنا وتعازينا للضحايا وأسره في جميع أنحاء العالم.

إننا ندين الهجمات الإرهابية، التي أزهقت أرواحاً بريئة. وتتعهد ميكرونيزيا بمواصلة الوقوف صفاً واحداً ضد الإرهاب، تضامناً مع الدول المتضررة. وباسم حكومة ميكرونيزيا وشعبها، أتقدم بخالص التعازي إلى جميع الدول والأسر التي تكبدت خسائر على أيدي الإرهابيين.

وإذ نشهد العواصف الأخيرة قياسية الشدة، لا يمكننا تجاهل صلتها بتغير المناخ، ولا سيما احترار المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر. وفي أعقاب تلك الأحداث المدمرة، يجب

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن جنوب السودان أحد أكثر البلدان تضرراً رغم القدر الضئيل من انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عنها. إذ يُعاني البلد من حالات جفاف متكررة. ووفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فهو البلد الأسرع احتراراً في المنطقة، ناهيك عن الفيضانات وفقدان التنوع البيولوجي وتناقص سبل العيش. ويسرني أن أبلغ الجمعية أن جنوب السودان قد صدق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأعد مساهماته الوطنية المحددة وبرنامج العمل الوطني للتكيف من أجل تنفيذ المشاريع المنصوص عليها في كلتا الوثيقتين.

وأود الآن أن أعرب عن تقديري للبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وفي إيغاد الموسعة، وللاتحاد الأفريقي واللجنة الثلاثية، والصين، واليابان، وألمانيا، والمجتمع الدولي بصفة أعم لدعم عملية السلام والتنمية في بلدي. ورغم أننا ندرك أن جنوب السودان بوصفه دولة، لا يسعه أن يعمل في عزلة، فإن المضي قدماً يجب أن يتولاها جنوب السودان، والحلول ينبغي أن تكون داخلية إذا كنا حقاً نسعى إلى تحقيق نتائج مستدامة.

عاش جنوب السودان. عاشت الأمم المتحدة!

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تابان دينغ غاي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

كلمة صاحب الفخامة يوسيو جورج، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

أن لا نظل ملتزمين بكفاحنا الجماعي ضد تغير المناخ فحسب، بل وعلينا أن نضاعف جهودنا.

نبحث في ذلك، ولكنها أسهمت أيضاً إسهاماً كبيراً في التخفيف من آثار تغير المناخ.

ويعتبر بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون أنجح معاهدة بيئية متعددة الأطراف في كل الأزمنة. ولذلك، اجتمعت الأطراف الـ ١٩٤ في البروتوكول في العام الماضي في كيغالي، واتفق على تعديل البروتوكول وتوسيع نطاقه. ويسمح تعديل كيغالي للبروتوكول، تحديداً، بتنظيم مركبات الهيدروفلوروكربون، وهي المواد الكيميائية المستخدمة في التبريد وتكييف الهواء التي يمكن أن تسهم في الاحترار العالمي بشكل كبير. والتخلص التدريجي من استخدام مركبات الهيدروفلوروكربون من شأنه أن يساعد على منع ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار ٠,٥ درجة مئوية، كما أن التدابير التكميلية لرفع كفاءة استخدام الطاقة في نفس القطاع يمكن أن تساعد على تجنب ارتفاع آخر في درجة الحرارة بمقدار ٠,٥ درجة مئوية أخرى.

ونحن نشكر الأطراف في بروتوكول مونتريال التي صدقت على تعديلات كيغالي بالفعل، والتي بلغ عددها ثمانية من أصل ٢٠، وهو العدد اللازم لدخول الاتفاق حيز النفاذ. وندعو الأطراف الأخرى إلى التصديق على الاتفاق في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل أن يتم ذلك قبل الاجتماع القادم للأطراف الذي سيعقد في كندا في تشرين الثاني/نوفمبر.

وإلى جانب اتفاق باريس، تعد تعديلات كيغالي خطوة رئيسية نحو بقاء الدول الجزرية الصغيرة. وكما تبين قصة تعديلات كيغالي، يمكننا أن نحقق كل الأمور بالذكاء والمثابرة والتعاون. وهذا هو الدافع الذي يدفعنا جميعاً لكي نواصل العمل معاً من أجل مستقبل أفضل.

ونحن نقول في الجزر إن المحيط بنا، ونحن بالمحيط. وكدولة جزرية، قدمت ميكرونيزيا كامل الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات المعقود في حزيران/يونيه وشاركت فيه بنشاط. والدعوة إلى العمل التي أطلقها المؤتمر المعنون "محيطاتنا مستقبلنا"

يمثل تغير المناخ واحداً من أخطر التهديدات للسلام والأمن العالميين، مما يعرض وجود جزرنا ذاته للخطر. وعليه، ينبغي أن يكون في صدارة جدول أعمال الجمعية العامة. وبما أن الأمم المتحدة تبذل جهوداً ترمي إلى إعادة توجيه أعمالها صوب أولويقي السلام والوقاية، سيتعين على منظومة الأمم المتحدة التكيف مع ذلك. ونكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص معني بتغير المناخ والأمن.

كما أن التخفيف من آثار تغير المناخ أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وإقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتحقيق رخاء مشترك. ولا جدوى من الجهود التي نبذلها في سبيل التنمية المستدامة إن لم نحرز تقدماً في مكافحة تغير المناخ. ويصدق ذلك بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد أتاح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ السبيل لتعزيز التعاون في مجال مكافحتنا لتغير المناخ، وهي فرصة يجب على العالم أن يغتنمها. وتعرب ميكرونيزيا عن بالغ القلق لأن بعض البلدان اختارت القطيعة مع المجتمع الدولي وتجاهل اتفاق باريس، خلافاً لأفضل الآراء العلمية المتاحة. وبوصف ميكرونيزيا دولة جزرية صغيرة نامية في طليعة هذا الكفاح، فإنها تدعو جميع الدول إلى المشاركة مشاركة كاملة في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس، ودعم الصندوق الأخضر للمناخ وتيسير الوصول إليه، والمساهمة في إيجاد حلول مبتكرة في مجال تغير المناخ.

وأود أن أشاطر الجمعية قصة تعاون عالمي في أرقى تجلياته. إنها قصة معاهدة كانت الغاية منها إنقاذ طبقة الأوزون، وقد

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شواغلنا إزاء عدم الاعتراف بحقوق الدول الساحلية مثل ميكرونيزيا في إدارة مصائد الأسماك في مناطقها الاقتصادية الخالصة واحترامها. وفي غرب ووسط المحيط الهادئ، تدعو بعض بلدان الصيد المتقدمة النمو إلى الحقوق القائمة على العلم في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ومن شأن هذه التدابير أن تؤدي إلى تقويض تدابير الإدارة المرتكزة على المناطق القائمة وإضعاف قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها أصحاب الموارد، على ممارسة حقوقها السيادية بموجب القانون الدولي. ولن تكون هذه نتيجة مقبولة. ولذلك، ندعو الشركاء من البلدان المتقدمة النمو إلى سحب كل المقترحات من هذا القبيل، وإلى دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط من أجل زيادة الفوائد من الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في مناطقها الاقتصادية الخالصة.

وأود أن أشكر الأمين العام بإيجاز على مقترحاته بشأن هيكل السلام والأمن، وإصلاح الإدارة وعمليات الإصلاح الأخرى للمنظمة. ونثني على مقترحاته، الأمر الذي سيؤدي إلى نظام أكثر شفافية وكفاءة وفعالية وقدرة على الاستجابة للتحديات التي يواجهها عالمنا اليوم. ويجب أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. ولئن كانت الإصلاحات حيوية الأهمية بالنسبة لأي منظمة، فلا ينبغي أن تضر بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويجب ألا يخلف الركب أحداً وراءه.

ولسنوات عديدة، أولى بلدي أيضاً اهتماماً على سبيل الأولوية لجهود الدول الأعضاء من أجل إصلاح مجلس الأمن، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن تقدم يذكر. ونحن بحاجة للخروج من هذه الدوامة. لقد آن الأوان للانتقال إلى مفاوضات حقيقية.

وفي غرب المحيط الهادئ، ولا سيما في منطقة ميكرونيزيا الكبرى، تشكل الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً للأمن الإقليمي، ويجب

تسلط الضوء على الإجراءات المطلوبة لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وميكرونيزيا تؤيد اتجاه النية لعقد مؤتمر ثانٍ للأمم المتحدة للمحيطات في عام ٢٠٢٠، حتى يمكننا متابعة الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الأول وتقييم التقدم المحرز صوب التنفيذ الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتطلع إلى عمل المبعوث الخاص المعني بالمحيطات من أجل الحفاظ على هذا الزخم.

وفي اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد مؤخراً في ساموا، أيد زعماءنا هوية المحيط الزرقاء بوصفها المحرك الأساسي للعمل الجماعي في منطقة المحيط الهادئ. وكان ذلك تقدماً مناسباً من بيان بوهنباي للمحيطات في العام الماضي، حيث أن عناصر سرد المحيط الأزرق تعزز إمكانات الإدارة المشتركة في المحيط الهادئ.

ولا بد لنا الآن أن نتحلى بالطموح في مواجهة التهديدات المتزايدة لصحة محيطنا. ويجب أن تكون الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية مكرسة في اتفاق التنفيذ الوشيك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ونرحب بنجاح اجتماعات اللجنة التحضيرية، وعلينا الآن أن نطلق على وجه الاستعجال المؤتمر الحكومي الدولي لوضع اتفاق جديد ملزم قانوناً واعتماده.

وبالنسبة لجزر المحيط الهادئ، فإن مصائد الأسماك تمثل دعامة أساسية لاقتصاداتنا وأهم مواردنا الطبيعية المتجددة، وهي جزء أساسي من خططنا للتنمية المستدامة. وإن فعالية حفظ وإدارة مواردنا من أسماك التونة أمر مهم لا بالنسبة لنا ممن يعتمدون عليها في سبل عيشنا والتنمية المستدامة فحسب، ولكن في معالجة الشواغل العالمية فيما يتعلق بالأمن الغذائي أيضاً. ولا بد لنا من المثابرة في جهودنا الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بجميع أشكاله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد شير باهادور ديوبا، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ديوبا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أحمل إلى الجمعية العامة أخلص تحيات نيبال حكومة وشعبا، أرض الإله بوذا وجبل إيفرست، فضلا عن أطيب التمنيات بالنجاح لهذه الدورة. وأهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأتعهد بتقلدكم دعمي الكامل لكم خلال اضطلاعتكم بمسؤولياتكم الهامة. كما أود أن أسجل تقديرا لسلفكم، السيد بيتر طومسون سفير فيجي، على قيادته المقتدرة.

كما أتوجه بخالص التهئة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش على تعيينه في منصب الأمين العام. ونعرب له عن أطيب تمنياتنا ودعمنا الكامل، بما في ذلك في جهوده الرامية إلى إصلاح المنظمة للنهوض بدورها. كما أشيد بسلفه، السيد بان كي - مون، لقيادته النشطة للمنظمة خلال فترتي ولايته.

لقد مر أكثر من عقدين من الزمن منذ خاطبت الجمعية العامة لأول مرة من على هذا المنبر (أنظر A/50/PV.37). وقد شهد العالم تحولا جذريا خلال العقود التي تلت ذلك. وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات البارزة في مجال الحد من الفقر والالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين ومكافحة الأمراض المعدية، فلم تتحقق تلك النجاحات دون مواجهة تحديات متعددة ومعقدة. لقد أصبح العالم أكثر ترابطا واتصالا، وقد أدى تزايد الترابط والتعددية إلى ظهور تحديات وفرص ولا يزال هناك تحول جغرافي سياسي كبير في طور الإنجاز.

وقد أدى ظهور نزعات داخلية التوجه في بعض الدول القومية، التي اتسمت بموجة من الشعبوية يسارا ويمينا، إلى اضطراب في سياق السياسة العالمية. إن المجتمع العالمي يواجه

إدانتها بأقوى العبارات الممكنة. وميكرونيزيا تؤيد الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن. وندعو المجلس والبلدان التي لديها السلطة والنفوذ للمساعدة في حل الأزمة إلى اتخاذ إجراءات فورية لضمان إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

إننا نجتمع في هذه القاعة الكبرى حيث يدور النقاش بين الأمم، ولكننا نتكلم باسم شعوبنا. نحاول النهوض بمصالحهم. ونسعى إلى تحسين حياتهم. وكما علمنا التاريخ، فسوف نخذل أمننا وشعوبنا ما لم نعمل معاً من أجل الصالح العام.

وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نهجا محوره الإنسان. واتساقا مع هذا المبدأ، فإن موضوع الدورة للجمعية العامة هو "محورية الإنسان، تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". ويجب أن نؤمن بهذا المستقبل وأن نمضي قدما نحو تحقيقه. إن تعددية الأطراف والأمم المتحدة يكتسيان أهمية أكثر من أي وقت مضى. فلا يمكننا استعادة السلم والأمن الدوليين وصونهما إلا معا. ولا يمكننا التغلب على التهديد المتمثل في تغير المناخ العالمي إلا معا. ولا يمكننا بناء مستقبل مستدام لصالح كوكبنا وجميع شعوبنا إلا معا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد يوسيو جورج، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة، من المنصة.

كلمة دولة السيد شير باهادور ديوبا، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

اصطُحِب السيد شير باهادور ديوبا، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

وحده سيحافظ على السلام ويعزز الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وبوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تشدد نيبال على الحاجة إلى تنشيط المداولات الإقليمية لنزع السلاح في إطار عملية كاتماندو.

إن الإرهاب لعنة على البشرية ويشكل أكبر تهديد يواجه الديمقراطية والتنمية اليوم. وتدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في كل مكان في العالم. ويجب أن يتحد العالم لا لمعالجة أعراض الإرهاب فحسب، وإنما أيضا أسبابه الجذرية. ويشكل الإبرام المبكر لاتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب نداء عصرنا.

ونحن إذ أسهمنا بأكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في بعض أصعب الحالات، فقد أظهرنا التزاما حقيقيا بالنجاح في هذه العمليات. ونيبال على استعداد لمواصلة توفير قوات وأفراد مدنيين من أجل هذه القضية النبيلة. وتستضيف نيبال مركزا من الطراز العالمي للتدريب على حفظ السلام، وهو الأقدم في المنطقة. ويمكن للأمم المتحدة الاستفادة على أحسن وجه من تلك المنشأة من خلال المساعدة على تطويرها باعتبارها مركز امتياز إقليمي للتدريب على حفظ السلام.

وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بأنه يجب منح جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فرصا عادلة للخدمة في المناصب القيادية، في الميدان وفي المقر على حد سواء، بما يتناسب مع مستواها ومدة مساهماتها.

وينبغي أن تأتي حماية المدنيين في صميم عمليات حفظ السلام. وتعتقد نيبال أن حماية سلامة وأمن حفظة السلام يعد أمرا أساسيا لتعزيز قدرتهم على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأخلاق.

اليوم بيئة أكثر تعقيدا واستقطابا من ذي قبل، مع العديد من التحديات العابرة للحدود الوطنية التي تتراوح بين الإرهاب وتغير المناخ ونقص الطاقة إلى انعدام الأمن الغذائي والهجرة الجماعية والتطرف. وقد أودت التوترات العرقية والنزاعات داخل الدول بحياة الملايين من الأبرياء، في حين تستمر معاناة الناس في سوريا والعراق وليبيا واليمن بلا هوادة. ولسوء الحظ، كانت جهودنا الرامية إلى المساعدة ضئيلة وكثيرا ما كانت تأتي بعد فوات الأوان. وجميع تلك التحديات تعزز دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها.

ونحن إذ نقبل على طريق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن تلك التحديات تشكل اختبارا لقيادتنا. ويوفر اختيار موضوع مداولاتنا في هذه الدورة للجمعية العامة، "محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، اتجاهها واضحا لتتبعه. بيد أن الطريق إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع سيظل بعيد المنال ما لم تتوافر الموارد والالتزام اللازمين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعد الوفاء بالالتزامات، وجعل العملية شاملة للجميع، وتنسيق الجهود، وتقاسم المسؤوليات، ومساندة جهودنا بالموارد الكافية كلها أمور أساسية إذا أردنا ضمان تحقيق مستقبل مستدام وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

إن السباق السيء لحيازة أسلحة الدمار الشامل لا يزال يهدد العالم. وتدعو نيبال إلى نزع السلاح العام والكامل على نحو محدد زمنيا. وترحب نيبال بتدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية التي أنهت ما يقرب من عقدين من الجمود في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وقد وقعت نيبال على معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبارها خطوة نحو نزع السلاح النووي.

وتشجّب نيبال استمرار تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للنداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن هذا النهج

وتدعو نيبال إلى بذل جهود متضافرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لضمان أن تُفضي عملية الهجرة إلى وضع منصف يعود بالنفع على الجميع. وندعو إلى كفالة سلامة جميع العمال المهاجرين وأمنهم وكرامتهم ورفاههم. وعلى الرغم من أن نيبال ليست طرفاً في الاتفاقية والبروتوكول الخاصين بوضع اللاجئين، فقد التزمت بإخلاص بالمبادئ الإنسانية من خلال استضافة الآلاف من اللاجئين.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة).

إن حماية الأقليات وحقوقهم تجعل العالم أكثر إنسانية، وتسهم في تحقيق السلام والاستقرار العالميين. والإخلاء القسري للمواطنين جريمة خطيرة ضد الإنسانية. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة على نحو مسؤول واتخاذ إجراءات حازمة في جميع الظروف، دعماً لحق اللاجئين في العودة بكرامة وفي أمان إلى ديارهم، على أمل إعادة إدماجهم على نحو سريع.

لا تزال حصيلة المأساة البشرية والدمار الناجمين عن الكوارث الطبيعية تتزايد بحدة. وعليه، فإننا ندعو إلى مزيد من التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي في مجالات الوقاية من هذه الكوارث والتخفيف من آثارها والتعافي منها. ولا يزال وقع الصدمة الناجمة عن الزلزال الذي ضرب نيبال في عام ٢٠١٥ حاضراً. وتستمر عملية التعمير في أعقاب الكارثة. ونشكر جيراننا وشركاءنا في التنمية والبلدان الصديقة الأخرى وأسرة الأمم المتحدة على دعمها السخي لنا في حملتنا لإعادة البناء.

وتعاني البلدان الفقيرة والضعيفة أكثر من غيرها من آثار تغير المناخ، رغم القدر الضئيل من انبعاثات غازات الدفيئة المتسببة فيها. وينبغي أن يُنفذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بالتنسيق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، علينا الانتقال من سيناريو عدم التسامح على الإطلاق إلى واقع يخلو من أي حالة من هذا القبيل. ومن هذا المنطلق، أيدت نيبال مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين في مجملها ووقعت على الاتفاق الطوعي الذي تم التوصل إليه بمبادرة من الأمين العام بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

يراعي دستور نيبال تطلعات جميع المواطنين. إذ يكفل مجموعة شاملة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً. ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها وكفالة تمتع شعبنا بها على نحو كامل. وينص الدستور على إنشاء لجان قوية تُعنى بتعزيز وحماية الحقوق والمصالح المحددة للمرأة وطائفة الداليت والمسلمين وطائفة الماديسي والشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحرومة. وتتولى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة دستورية مستقلة، رصد حالة حقوق الإنسان في البلد رصداً شاملاً والتحقيق في الانتهاكات المرتكبة.

وترى نيبال أن الحق في الحياة هو أهم حقوق الإنسان كلها. ويحظر دستور نيبال عقوبة الإعدام في جميع الظروف. ويوصف نيبال طرفاً في ٢٤ صكاً دولياً لحقوق الإنسان، بما فيها سبعة صكوك من أصل تسعة أساسية، فقدت دأبت على الوفاء بالتزاماتها الدولية بكل إخلاص، باذلة كل ما في وسعها في سبيل ذلك.

ومن هذا المنطلق، قدمت نيبال ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠. وسيكون انتخاب نيبال عضواً للمرة الأولى في مجلس حقوق الإنسان اعترافاً بالتزامنا الراسخ بحقوق الإنسان وإسهاماتنا المقدمة في هذا المجال. ومن شأن ذلك أيضاً أن يشجعنا على بذل المزيد من الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي. ونحن نسعى إلى أن يحظى ترشح نيبال بالدعم القيم لجميع الدول الأعضاء.

بإسهاماتها المتزايدة في صياغة جدول الأعمال العالمي. كما يجب أن يُفضي الإصلاح إلى بنية تمثيلية وشاملة للجميع وإجراءات شفافة وناجعة وإلى نتائج فعالة تخضع للمساءلة. وتمثل مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرى أن إصدار بيان تأييد واضح من الدول الأعضاء، من قبيل الإعلان السياسي لإصلاح الأمم المتحدة الصادر في وقت سابق من هذا الأسبوع، من شأنه أن يساعد على جعل المنظمة أوفى بالغرض.

وينبغي أن يستهدف أي تعديل لخطة الأمم المتحدة للتنمية سدّ الثغرات وبناء التآزر وتحسين المساءلة، فضلاً عن تجنب تسييس التنمية تحت أي ذريعة كانت. وتؤيد نيال عملية تنشيط الجمعية العامة والتي ترمي، في جملة أمور، إلى زيادة تبسيط المهام وتحقيق مزيد من الإنصاف في تمثيل الجنسين وفي التمثيل الجغرافي على صعيد المناصب العليا في الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات بشأن التطورات الأخيرة في نيال. إن انتقال بلدنا سلمياً إلى كنف الديمقراطية بعد نزاع مسلح دام عقداً من الزمن إنما يدل على قوة الحوار والتفاوض وما يحمله من وعود مقارنة بمخاطر الأساليب العنيفة المتبعة للظفر بالسيطرة السياسية. وقد أفضت عملية السلام الوطنية التي استُهلّت في عام ٢٠٠٦ إلى إصدار دستور ديمقراطي وشامل في عام ٢٠١٥ عن طريق جمعية تأسيسية انتخبها الشعب. وكانت عملية السلام الفريدة هذه محلية المنشأ وتولت قيادتها القوى الوطنية. وأدى نجاحها إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتوافق في نيال، ويمكن الاقتداء بها في الحالات المماثلة في أماكن أخرى.

ونحن نقدر دعم المجتمع الدولي وتفهمه.

إن التمثيل النسبي لكل القطاعات في مجتمعنا هو في صميم الديمقراطية الجامعة في نيال. والانتخابات المحلية الأخيرة رسخت دور المرأة في الحياة السياسية والتنمية. ويكفل الدستور

وأقل البلدان هي مجموعة البلدان الأشد ضعفاً. ويجب ألاّ تظل تلك البلدان على الدوام مرادفاً لِبُؤرٍ تسود فيها الظروف المهنية التي يفرضها الفقر وتخلّف النمو. بل، يجب تمكينها كي ترتقي على نحو سلس ومستدام إلى مستويات معيشة أفضل في أقرب الآجال.

وبما أن تكلفة التجارة تكون أعلى بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية مقارنة بالبلدان الساحلية، فإن استحداث بنية تحتية للنقل المتعدد الوسائط وضمان حقوق العبور دون عوائق للبلدان غير الساحلية أمر بالغ الأهمية لتحقيق تنميتها المستدامة. وندعو إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا وخطة عمل أديس أبابا تنفيذاً كاملاً من أجل الاستفادة من أوجه التآزر المحتملة، وذلك بالتنسيق مع خطة عام ٢٠٣٠.

يتمثل جوهر سياسة نيال الخارجية في المبادئ الخمسة للتعایش السلمي - معاهدة بانتشيل - المستمدة من تعاليم بوذا، ابن نيال المستنير. وتشكل هذه المبادئ الأسس التي تقوم عليها إدارة علاقات منسجمة بين الدول في وقت يتزايد فيه الاضطراب وحالة عدم اليقين. ونؤمن أيضاً بمبدأ عدم الانحياز. وفي سياق ممارسة سياستنا الخارجية المستقلة، فإننا نحكم على كل مسألة استناداً إلى أسسها الموضوعية دونما خوف أو تحيز.

ونعتبر التعاون الإقليمي وسيلة مهمة لبناء الثقة والائتمان بين الدول وللاستفادة على أكمل وجه من جوانب التكامل من أجل تحقيق الرخاء المشترك. وتظل إمكانية الاتصال الإلكتروني أساسية لتعميق التكامل والتوصّل إلى حالات تعود بالنفع على الجميع. وتؤمن نيال إيماناً راسخاً بأنه لا غنى عن الأمم المتحدة في الشؤون المتعددة الأطراف والحوكمة العالمية. وجميع البلدان، ولا سيما الدول الكبرى، مسؤولة عن الإسهام في الصالح العالمي عن طريق الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر طال انتظاره. ويجب أن تُعالج مسألة التمثيل الناقص للبلدان النامية في المجلس، اعترافاً

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شير بهادور ديوبا، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد بيتر بير أونيل، رئيس الوزراء ووزير منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

اصطحب السيد بيتر بير أونيل، رئيس الوزراء ووزير منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد بيتر بير أونيل، رئيس الوزراء ووزير منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد أونيل (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومتي وشعب بابوا غينيا الجديدة، يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة. ويسرني أن أعرب عن تقدير بلدي للرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السفير بيتر طومسون، ممثل فيجي، على رئاسته المتميزة للدورة السابقة.

وترحب بابوا غينيا الجديدة بالسيد ميروسلاف لايتشاك، وتهنئه وجمهورية سلوفاكيا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأتعهد بدعم بابوا غينيا الجديدة له في رئاسته والمحالات ذات الأولوية التي وقع اختياره عليها.

أن تكون نسبة تمثيل المرأة على المستوى المحلي ٤٠ في المائة، وأن يكون ثلث الممثلين في البرلمان الاتحادي والمجالس المحلية من النساء. وبعد أن أجريت الانتخابات المحلية بنجاح، أعلنت مواعيد أول انتخابات برلمانية للمقاطعات والبرلمان الاتحادي خلال ٢٠ عاماً، على أن تجرى في غضون شهرين. وعملية العدالة الانتقالية الجارية تجمع بين الحقيقة على أرض الواقع والتزامنا الدولي بتحقيق العدالة والحفاظ على السلام.

حتاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام نيبال العميق بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. فهذه المنظمة تضم دولاً كبيرة وأخرى صغيرة، والغالبية العظمى من أعضائها تأتي من البلدان الأصغر، مما يؤكد عالمية هذه الهيئة العالمية وشرعيتها. ولكن لا يمكن إقامة منبر لنظام عالمي سلمي ومستقر وقائم على القواعد وعادل دون معالجة شواغلنا الحقيقية فيما يتعلق بالأمن والتنمية والرفاه.

ونعتقد أن الأمم الصغيرة كانت مخصصة وحادة في الاضطلاع بمسؤولياتها كأعضاء في المنظمة. وحتى مع مواردها الاقتصادية والأمنية الضئيلة، فقد قامت بدور بناء في تعزيز السلام والأمن والتعاون في ظل ظروف بالغة الصعوبة في كثير من أنحاء العالم. وأود أن أذكر بالكلمات الحكيمة التي أدلى بها بيشويشوار براساد كويرالا، أول رئيس وزراء منتخب في نيبال، الذي قال في بيانه في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة عام ١٩٦٠، "ربما كانت قوتنا البدنية ضئيلة لا تذكر، ولكن لو كنا صادقين مع أنفسنا ومع الشعوب التي نتكلم باسمها، فإن قوتنا الأخلاقية ستكون كبيرة" (A/PV.878.. الفقرة ٢٢٨).

وما زالت هذه الكلمات الآن بنفس أهميتها آنذاك. فلنعمل معاً على إظهار حكمتنا ومعارفنا وقدرتنا على معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح والتنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقواعد المقبولة دولياً بغية كفاءة نظام عالمي آمن ومستقر.

الأطفال المتحقين بالمدارس، ومعظمهم من الفتيات. ونحن بصدد توسيع نطاق الرعاية الصحية الشاملة لأبناء شعبنا، مما يساعدهم على العيش لفترة أطول والحفاظ على ارتباط الأسر معاً. وبدأنا أكبر برنامج للبنى التحتية في تاريخ أمتنا. ويشمل بناء المزيد من الطرق والموانئ والمباني العامة، بما في ذلك المستشفيات. وتركيزنا بوجه خاص على الهياكل الأساسية يعزز التنمية الاقتصادية ويزيد الفرص، ولا سيما بالنسبة للأغلبية الريفية من السكان. وهذه السياسات تدعم التزامنا بالنمو الاقتصادي المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن لدولة مثل بابوا غينيا الجديدة أن تتوفر لديها أفضل النوايا والخطط لمواصلة دفع بلدنا إلى الأمام، ولكننا نعيش في عالم سريع العولمة حيث تتجاوز الأحداث والتأثيرات الحدود الوطنية. والكثير من التحديات التي تواجهنا اليوم ليست من صنع أيدينا؛ بل إن علينا أن نتحمل نتائج أفعال الآخرين، وأن نتولى مهمة التصدي لها.

فلا يزال عدم اليقين الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم الاستقرار السياسي يقوض النمو في كثير من البلدان النامية.

وما فتئت بابوا غينيا الجديدة تشعر بالقلق إزاء استمرار التهديدات بالعنف في عالمنا اليوم، سواء أكانت من جانب الجماعات الإرهابية أو الإجراءات التي تتخذها دول مارقة.

ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة تجارب القذائف النووية الأخيرة التي أجرتها كوريا الشمالية.

إنها تشكل تهديدات مباشرة لحياة الملايين من الأبرياء في الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وتحديدًا في منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ. ويساورنا القلق لأن هذه الأنشطة تجري في عقر دارنا. وهي انتهاك مباشر لإرادة المجتمع الدولي على النحو المعرب عنه من خلال العديد من قرارات مجلس الأمن

وأود أيضاً أن أرحب بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، معرباً عن أطيب تمنياتنا له بكل التوفيق في دوره الجديد والبالغ الأهمية والمضني. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ شغفه وتحمسه لتحويل الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمة أن تخدم المجتمع الدولي على نحو أفضل إذا ما أصبحت أكثر شفافية وشمولية ونزاهة وخضوعاً للمساءلة، ولهذا الغرض، تقدم بابوا غينيا الجديدة كل الدعم للسيد غوتيريش. وأود أيضاً أن أحيي الأمين العام السابق، السيد بان كي - مون، على عمله الممتاز خلال فترة ولايته.

لا يزال عالمنا يواجه تحديات متعددة لم يسبق لها مثيل وهي تزداد تعقداً في طبيعتها. ونحن نواجه آثاراً سلبية خطيرة على اقتصاد عالمي يتسم بعدم اليقين، وتغير المناخ، وتدهور صحة موائلنا البحرية وتزايد حدة المخاوف الأمنية.

وقد لا يتسنى لفرادى البلدان، التي تعمل بمفردها، أن تتغلب على التحديات التي نواجهها، أو تحقق الأهداف الرئيسية التي نصبو إليها، وأنا واثق من أن هذا الرأي يتشاطره كثيرون. وعلينا أن نعمل معاً من أجل بناء عالم أفضل، عالم أكثر استقراراً وإنصافاً لجميع مواطنينا. وعلينا جميعاً أن نبذل المزيد من الجهد. وأن نجدد إيماننا بوعد ميثاق الأمم المتحدة الذي يظل منارة للأمل بالنسبة للبشرية.

وقد عقدت بابوا غينيا الجديدة انتخاباتها الوطنية العاشرة مؤخراً. وتود حكومة بلدي أن تسجل تقديرنا العميق لجميع شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على الدعم المقدم لنا في إجراء الانتخابات.

وقد تعهدت حكومتنا بعد تجديد ولايتها، بمواصلة زيادة تركيزنا على السياسات الأساسية التي سعينا إلى تنفيذها خلال السنوات الخمس الماضية. ومن شأن هذه السياسات أن تغير حياة ثمانية ملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى الأفضل. وقد أدخلنا التعليم المجاني في جميع أرجاء البلد، وضاعفنا عدد

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وندعمها، وسنعمل معا على عقد اجتماع ناجح في بون.

إن بابوا غينيا الجديدة دولة جزرية. ويرتبط تحقيق الرفاه والتنمية الاقتصادية لشعبنا بالموارد التي نحصل عليها من محيطاتنا وبحارنا. ونحن نتشاطر القلق المتزايد إزاء تدهور صحة المحيطات والبحار التي تأوي العديد من الدول. إن الأنشطة البشرية غير الخاضعة للمراقبة والسيئة التنظيم، بما في ذلك الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والحطام البحري، واللدائن والملوثات، تقتل ممراتنا المائية. ويجري تدمير الأرصد السميكية العالمية، وتدمير النظم الإيكولوجية، وإجبار أبناء شعوبنا على التخلي عن منازلهم التقليدية نظرا لأنهم لم يعد لديهم وظائف ولا غذاء.

وهذه ليست مشكلة محلية؛ بل هي عالمية في نطاقها، ومن ثم، تحتاج إلى مزيد من العمل على الصعيد العالمي. ونحن نفعل كل ما نستطيع على الصعيد المحلي. فقد وضعنا، في بابوا غينيا الجديدة، سياسة وطنية متكاملة للمحيطات، وأنشأنا مكتب دعم من أجل كفالة اتباع نهج وطني أكثر اتساقا في إدارة المحيطات. ويمثل التزامنا بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة التزاما غير منقوص، على نحو ما أثبتته دعمنا للوثيقة الختامية لنداء العمل والالتزامات الطوعية التي تعهدنا بها جميعا. ونحن سعداء بالنتيجة التاريخية لمؤتمر الأمم المتحدة الأول للمحيطات الذي عقد قبل أربعة شهور في الجمعية العامة من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بالعرض المقدم من كينيا والبرتغال لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للمحيطات.

وثمة تحد ومشكلة رئيسية أخرى نواجهها في عالم اليوم، هي تشريد السكان من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي الواقع، فإننا نواجه أزمة لاجئين في العالم اليوم. فالناس يُجرحون من ديارهم بسبب الحرب والكوارث الطبيعية وفقدان سبل العيش. وهذه

ذات الصلة. وبدلا من الخطاب الشديد اللهجة الذي قد تكون له عواقب وخيمة، ندعو إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار السياسي.

إن أحد أكبر التهديدات التي تواجه البشرية يأتي من داخل مجتمعنا الدولي العالمي. فتغير المناخ حقيقي، وهو يحصد الأرواح ويدمر المجتمعات. إنه يعرض مستقبل الدول إلى خطر حقيقي. ووابل الأعاصير التي ضربت منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة في الآونة الأخيرة مجرد مثال آخر على بعض الظواهر الجوية البالغة الشدة التي نواجهها جميعا. وتتقدم بابوا غينيا الجديدة بتعازيها إلى البلدان المتضررة، وتحض على أن يكون فقدان الأرواح تنبئها آخر لنا جميعا.

إن بابوا غينيا الجديدة وغيرها من الدول الجزرية في المحيط الهادئ لا تزال شديدة الضعف في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك العواصف المدارية الشديدة وحالات الجفاف الشديد ومياه البحر التي تغمر العديد من المجتمعات الساحلية. لقد غرست البلدان المتقدمة النمو على مدى العقود والقرون الماضية بذور تغير المناخ التي نراها اليوم. وعلى الرغم من أن البلدان النامية حسنت التنمية لديها، فإنها لا تزال تعاني اليوم تعاني نتيجة ما قامت به البلدان المتقدمة النمو. وقد تضررت فرص التنمية في البلدان الصغيرة بفعل الفوضى التي تسببت فيها الدول القوية الآن. إن الناس في بابوا غينيا الجديدة، وفي جميع أنحاء العالم، يموتون نتيجة لذلك، وتدهور مستويات المعيشة وتختفي الفرص. وينبغي للعالم أن يزيد ما يتخذه من إجراءات ويستجيب استجابة فعالة لتحديات تغير المناخ من خلال تقديم التزامات إضافية بالحد من الانبعاثات ومساعدة المجتمعات المحلية المتضررة.

ونحن ملتزمون باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتنفيذ السياسات المحلية للحد من الانبعاثات لدينا. ونرحب برئاسة فيجي للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

وفعالية وخضوعا للمساءلة. وبالنظر إلى الأهمية البالغة لولاية مجلس الأمن، فإنه بحاجة إلى أن يكون أكثر كفاءة في استجابته للتحديات والظروف العالمية المعاصرة.

وفي الختام، فإن الفرص السانحة أمام المجتمع العالمي هائلة، ولكنها أيضا صعبة للغاية، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات النامية مثل بابوا غينيا الجديدة. ومع ذلك، فبغض النظر عن المكان الذي نأتي منه، يجب أن نفعل المزيد. يجب أن نقوم الأمم جميعا - كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، ضعيفة أو قوية - بتعزيز عزمها والعمل معا. وأشكر جميع الدول الأعضاء على الإنجازات التي لا نزل نحققها من خلال الأمم المتحدة، وأتعهد بأن تواصل بابوا غينيا الجديدة العمل معها من أجل تحقيق أكثر من ذلك بكثير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحَب السيد بيتر بير أونيل، رئيس وزراء دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، من المنصة.

الرئيسة بالنيابة: أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، يطيب لي أن أهنتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق، كما أشكر سلفكم على دوره الهام في قيادة أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية، وأود أن أهني السيد أنطونيو غوتيريش على توليه مهامه كأمين عام للأمم المتحدة، متمنيا له النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته تعزيزا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

محنة يقاسيها ملايين الناس في البلدان النامية الذين يواجهون مستقبلا مزميا إن نُحسوا أصلا في البقاء على قيد الحياة. وتقع المسؤولية عن إيواء هؤلاء اللاجئين - الناس الذين أُجبروا على الفرار دون ذنب اقترفوه - على عاتق البلدان التي أدت أفعالها إلى تشريدهم.

إننا اليوم نعيش في عالم يتحول إلى العولمة، ولكن رفاهية السفر بحرية لا يتمتع بها سوى القليل ممن ولدوا أساسا في بلدان متقدمة النمو وبلدان صناعية. ونحن بحاجة إلى نهج معقول وإنساني بصورة أكبر لتمكين جميع أفراد شعوبنا من التنقل. لدينا كوكب واحد فقط، وجميعنا نتشاطر هذا الكوكب، وينبغي أن يتمتع سكان الكوكب بحرية السفر والاستقرار عند انتزاع منازلهم منهم.

إننا نتحدث عن المزيد من الحريات لشعوبنا. نتكلم عن حرية التعبير والديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، ولكن الكلام رخيص. وفي أغلب الأحيان، لا يمثل مفهوم حقوق الإنسان سوى مجرد موضوع نفعي. إننا بحاجة إلى جعل عملية الهجرة أقل تعقيدا وأكثر إنسانية.

وتؤيد بابوا غينيا الجديدة تأييدا تاما إصلاح في الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة يجب أن تكون مهياة لتحقيق الغرض المنشود. ويجب أن تواكب البيئة في عالم سريع التغير. وثمة اتفاق واسع النطاق على أهمية إصلاح الأمم المتحدة، ولكن التحدي الرئيسي الذي نواجهه هو كيفية تحقيق ذلك. ومما يثلج صدورنا شغف الأمين العام ودعوته إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة بشأن خطته للإصلاح، بما في ذلك من حيث ضمان التكافؤ بين الجنسين في المستويات العليا في الأمانة العامة. ونعرب له عن دعمنا الكامل.

وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، فإنها يجب أن تعزز المصالح الأساسية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية جعل المجلس أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة

من رجس الإرهاب فإن خطر هذا الإرهاب لا يزال موجودا ولا تزال تسفك يوميا دماء السوريين ويستنزف مقدراتهم، وعلى الجميع أن يدرك أن الإرهاب والفكر المتطرف التكفيري الذي بني عليه سيقى داء سرطاننا ينخر في جسد العالم وكابوسا جاثما على صدور جميع الشعوب طالما لم تتوافر الإرادة الحقيقية والرغبة الصادقة لدى الجميع لمحاربتة من خلال العمل الجماعي والتعاون المشترك القائم أساسا على احترام سيادة الدول ومصالح الشعوب والتخلي عن وهم تحقيق المكاسب السياسية والمصالح الضيقة عبر توظيف الإرهاب أداة لذلك.

أما على الصعيد السياسي، فإن حكومة بلدي لم تأل جهدا ومنذ الأشهر الأولى للأزمة من أجل وقف سفك الدماء فكانت مسيرة المصالحات المحلية التي لم تكن لتحقيق ما حققته من نجاحات ونتائج إيجابية ملموسة لولا دعم القيادة السورية الذي تجلّى في العديد من مراسيم العفو التي أصدرها السيد الرئيس بشار الأسد والتي منحت الفرصة لكل من حمل السلاح بالعودة إلى الحياة الطبيعية.

إن نجاح هذه المصالحات مكن عشرات الآلاف من النازحين واللاجئين من العودة إلى مناطقهم وأسهم بشكل كبير في تحسين ظروف معيشة أعداد كبيرة من السوريين الذين عانوا ما عانوه من جرائم الإرهاب. وإن الدولة السورية عازمة على المضي في توسيع وتعزيز مسارات المصالحات الوطنية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا لأنها الوسيلة الأنجع للتخفيف من معاناة السوريين وعودة الاستقرار والحياة الطبيعية إلى ربوع سورية.

لعله من المفيد أن نذكر هنا بأن الحكومة السورية تعاطت منذ البداية بانفتاح وإيجابية مع كل مبادرة طرحت بهدف إنهاء الحرب، إلا أن إصرار بعض الدول التي دعمت وغذت الإرهاب على الاستمرار في سياستها العدائية تجاه سورية وشعبها أفضل تلك المبادرات.

نلتقي مجددا وعالمنا يعيش ظروفًا تزداد صعوبة وخطورة يوما بعد يوم، وسط صراع مستمر بين قوى تسعى لفرض سطوتها وهيمتها على الشعوب ومقدراتها عبر إعادة العالم إلى الوراء ومحاولة تكريس مبدأ القطب الواحد مجددا وإشعال الفوضى والحروب وانتهاك القوانين الدولية والإنسانية، وقوى مقابلة تعمل جاهدة من أجل قيام عالم أكثر توازنا وأوفر أمنا وعدالة، عالم يحترم سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها ورسم مستقبلها.

نلتقي اليوم وما زالت الكثير من شعوب العالم تدفع أثمانا باهظة من دماء أبنائها وأمنها واستقرارها وسبل عيشها بسبب سياسات بعض الدول التي توهمت أن الإرهاب يمكن أن يكون أداة تحقق أطماعها وغاياتها البعيدة عن مصالح كل الشعوب بما فيها شعوب تلك الدول نفسها، وما من شعب عانى وكابد جرائم الإرهاب القادم من شتى أصقاع الأرض والمدعوم من أطراف إقليمية ودولية مثلما عانى شعب بلدي ولا يزال يعاني على مدى أكثر من ست سنوات.

وبالرغم من المعاناة الهائلة التي كابدها السوريون والتضحيات الجسام التي بذلوها على مدى أكثر من ست سنوات دفاعا عن بلدهم في وجه هذه الحرب الإرهابية غير المسبوقة بشراستها وإجرامها والتي استهدفت كل شيء، مواطنين أبرياء وبنى تحتية وخدمية وإرثا حضاريا، بالرغم من كل ذلك فإن سورية مصممة أكثر من أي وقت مضى بتضحيات جيشها وصمود شعبها على اجتثاث الإرهاب من كل بقعة على الأرض السورية.

لقد قامت سياسة الدولة السورية منذ بداية الحرب على ركيزتين أساسيتين، محاربة الإرهاب والعمل الجاد والمتواصل بهدف إنجاز حل سياسي يوقف النزيف ويعيد الاستقرار.

على صعيد محاربة الإرهاب، فإنه بالرغم من أن الجيش العربي السوري والقوات الرديفة وبمساعدة الحلفاء يحققون في كل يوم المزيد من النجاحات ويظهرون مزيدا من الأراضى

لقد أكدت الحكومة السورية مرارا، وتعود لتؤكد اليوم، أن أي حل في سورية يجب أن يراعي الثوابت الوطنية التي تشكل خطا أحمر لجميع السوريين والتي تقوم أساسا على أن لا مكان للإرهاب على أي جزء من الأرض السورية والحفاظ على وحدة سورية أرضا وشعبا ورفض أي تدخل خارجي في القرارات السياسية المتعلقة بمستقبل سورية، الأمر الذي سيبقى دائما وأبدا حقا حصريا للسوريين وحدهم. أقول إن لا أحد، كائنا من كان، يستطيع أن يسلب الشعب السوري الحر إرادته في بناء مستقبل بلده.

إن العريضة الإسرائيلية في المنطقة ما تزال مستمرة من دون وازع أو رادع أو عقاب. هذا الكيان الغاصب لم يكتف باستمرار احتلال الأراضي العربية في فلسطين والجولان منذ ما يقرب من ٧٠ عاما وارتكاب الجرائم المروعة ضد المدنيين الأبرياء، فكانت الأيدي الإسرائيلية واضحة ومعلنة في الأزمة السورية منذ أيامها الأولى. لقد قدمت إسرائيل مختلف أشكال الدعم للعصابات الإرهابية التكفيرية، من مال وعتاد وسلاح ووسائل اتصال، وقصفت مواقع الجيش السوري خدمة للمشروع الإرهابي. وكان التنسيق واضحا بين الجانبين، حيث استهدفت الجماعات الإرهابية، أول ما استهدفت، قطاعات الدفاع الجوي السورية المخصصة للدفاع عن سورية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.

إن الدعم الإسرائيلي غير المحدود للإرهابيين في سورية لم يكن مفاجئا ولا مستغربا، فالمصلحة مشتركة والهدف واحد. وهنا، أقول: واهم من يعتقد أن الأزمة في سورية يمكن أن تحيدنا قيد أنملة عن حقنا غير القابل للتصرف في استعادة الجولان المحتل كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

في إطار الحرب المستمرة على سورية منذ أكثر من ست سنوات، فإن الدول والأطراف التي ساهمت في إشعال وتأجيج الحرب في سورية مستمرة في اختلاق الأكاذيب وإطلاق

أما فيما يتعلق بمساري أستانا وجنيف، فإن حكومة بلدي أبدت جدية والتزاما وقامت بكل ما يلزم من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإنجاحهما والوصول إلى الغاية المنشودة.

إن بلدي ينظر بإيجابية إلى مسار أستانا وما نجم عنه من تحديد مناطق تخفيف التوتر أملا بالتوصل إلى وقف فعلي للأعمال القتالية وفصل المجموعات الإرهابية كـ "داعش" و "النصرة" وغيرهما عن تلك المجموعات التي وافقت على الدخول في مسار أستانا الذي بات يمثل اختبارا لجدية تلك الأطراف ومدى التزامها والتزام راعيها التركي الذي يقدم الدليل تلو الآخر على تمسكه بالسياسات العدائية التي انتهجها منذ البداية ضد الشعب السوري. فتركيا أردوغان، لم تقتنع بعد بالتخلي عن أوامهم تسخير الإرهاب لخدمة مشاريعها التدميرية في سورية ودول المنطقة عموما، وذلك على النقيض تماما من الدور الإيجابي والبناء الذي يقوم به كل من الاتحاد الروسي وإيران.

إن سورية إذ تؤكد التزامها بما جاء في مذكرة "مناطق تخفيف التوتر" فإنها في ذات الوقت تحتفظ لنفسها بحق الرد على أي خرق من جانب الطرف الآخر، وتؤكد أن إنشاء هذه المناطق هو إجراء مؤقت ولا يمكن القبول بأن يشكل مساسا بمبدأ وحدة التراب السوري من أقصاه إلى أقصاه.

كما أن حكومة بلدي تجدد التزامها بعملية جنيف والسعي للدفع بها قدما إلا أن غياب المعارضة الوطنية الحقيقية التي يمكن أن تكون شريكا في بناء مستقبل سورية واستمرار الدول التي تسيطر على قرار هذا الطرف، في عرقلة مسار جنيف أدى إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة منه حتى الآن.

إن الأمر المؤسف حقا أن هذه الدول التي تلعب دور المعرقل للحل في سورية، هي دول أعضاء في المنظمة الدولية، وبعضها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

تنفيذ قراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وخاصة القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، والحيلولة دون ارتكاب التحالف للمزيد من الجرائم بحق مواطني بلدي.

في الوقت الذي لم يحقق فيه هذا التحالف أي إنجاز يذكر على تنظيم داعش الإرهابي، حقق الجيش السوري، بمساعدة حلفائه وأصدقائه، انتصارات كبيرة وحقيقية وتمكن مؤخرا من تطهير مناطق كبيرة في البادية السورية، وصولا إلى الإنجاز الاستراتيجي الكبير المتمثل في فك الحصار عن مدينة دير الزور وتحرير أحيائها وسكانها من هذا الحصار الذي فرضه تنظيم داعش الإرهابي عليها منذ أكثر من ثلاث سنوات. وبالتأكيد، سيكون لهذا الإنجاز نتائج ملموسة وكبيرة في تحسين الوضع الإنساني في دير الزور وفي معركة القضاء على الإرهاب بشكل عام.

لقد أعلننا مرارا أن محاربة الإرهاب لا تكون إلا بالتنسيق مع الحكومة السورية. وبدون هذا التنسيق، فإنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة في الحرب على الإرهاب. كما أن أي وجود لقوى أجنبية على الأراضي السورية، من دون موافقة الحكومة السورية، يعتبر احتلالا وعدوانا سافرا وخرقا فاضحا للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

إن الحرب التي تُشن على سورية من قبل أقوى الدول وأعتى التنظيمات الإرهابية لم تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل اتخذت وجوها أخرى لا تقل شراسة وعدوانية وذلك بهدف كسر إرادة وضمود الشعب السوري ومعاقبته على وقوفه الصلب جنبا إلى جنب مع جيشه في الدفاع عن وحدة أراضيه واستقلالية قراره، حيث فرضت هذه الدول، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية، حصارا اقتصاديا خانقا كان سببا أساسيا في تضيق سبل العيش على السوريين ومقاومة معاناتهم. لقد طالت هذه الإجراءات القسرية أحادية الجانب قطاعات حيوية، وعلى رأسها القطاع الصحي. وبعد أن كانت سورية تمتلك منظومة

الاثمات الباطلة حول استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية، وذلك رغم إقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن سورية تخلصت من برنامجها الكيميائي بشكل كامل. وهذا خير دليل لمن يريد أن يرى ويفهم على وجود نوايا وغايات خبيثة هدفها تشويه الصورة الحقيقية للحكومة السورية أمام الرأي العام العالمي وإيجاد مبررات لمواصلة العدوان على سورية خدمة للإرهابيين وداعميهم، كما حدث عندما نفذت الولايات المتحدة عدوانها السافر على مطار الشعيرات بذريعة احتوائه على أسلحة كيميائية، استخدمت في هجوم خان شيخون المزعوم. وكما في كل مرة يوجه لنا فيها اتهام من هذا النوع، نؤكد استعدادنا لاستقبال فرق التحقيق التابعة للأمم المتحدة والتعاون معها.

إن ما يرثى له حقا هو أن ذات الدول التي تتشدد بمحاربة الإرهاب في سورية والحرص على مصالح السوريين وشكلت التحالفات وعقدت عشرات المؤتمرات تحت مسميات خادعة، منها ما يسمى مجموعة أصدقاء الشعب السوري، هي نفسها التي تسفك دماء الآلاف من السوريين عبر دعم الإرهاب وقصف المدنيين الأبرياء وتضييق سبل عيشهم. فما يُسمى بالتحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة والذي أنشئ قبل ثلاث سنوات تحت عنوان محاربة التنظيمات الإرهابية كداعش وغيرها، قتل من المواطنين السوريين الأبرياء، وأغلبهم من النساء والأطفال، أضعاف ما قتل من الإرهابيين ودمر العديد من البنى التحتية والمنشآت الحيوية التي بناها السوريون بعرقهم، واستخدم القنابل الفوسفورية وغيرها من الأسلحة المحرمة دوليا أمام مرأى العالم أجمع.

إننا نستغرب صمت المجتمع الدولي إزاء هذه الجرائم وعدم إدانته لها أو محاولة وضع حد لها رغم أن الحكومة السورية وجهت العديد من النداءات لمجلس الأمن من أجل الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين ودعته إلى

وأكبر دول العالم عبر تسليحهم وتمويلهم وتدريبهم وتسهيل حركتهم وتوفير الغطاء السياسي لهم.

وحاولوا عبثاً فرض فكرهم الظلامي على شعب آمن وبلد كان على مر العصور منطلقاً للحضارة الإنسانية. وما من شك في أن صفحات التاريخ ستسجّل بأحرف من نور مآثر الشعب السوري وضموده في وجه هذه الهجمة الإرهابية الهمجية وفي وجه الإجراءات الجائرة التي فرضت عليه طيلة سنوات، فحاصرته في أساسيات حياته، وزادت من معاناته، إلا أنه صمد وقاوم وتحدى كل الصعوبات والخن لأنه يدرك أن المعركة تستهدف وجوده ووطنه، وهو بذلك يقدم نموذجاً لكل الشعوب التي تواجه حالياً أو قد تواجه مستقبلاً محاولات مشابهة لكسر إرادتها وسلبها حريتها وسيادتها.

كلمة دولة السيد روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة في كمنولث دومينيكا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة في كمنولث دومينيكا.

اصطُحِب دولة السيد روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة في كمنولث دومينيكا إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة في كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سكيريت (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): جئت إلى الجمعية العامة مباشرة من الخط الأمامي للحرب على تغير المناخ. وبصعوبة مادية وعاطفية، تركت أمتي التي تنزف لأكون في هذه القاعة اليوم لأن هذه هي اللحظات التي وُجدت الأمم

رعاية صحية متقدمة، أصبحت الكثير من الأدوية ممنوعة على السوريين حتى تلك التي تُستخدم في علاج أمراض خطيرة مثل السرطان. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على نفاق الدول التي تتباكى على السوريين بينما هي في واقع الأمر تمارس بحقهم إرهاباً من نوع آخر.

إن مشكلة اللاجئين ما هي إلا واحدة من نتائج الإرهاب. ولأن سورية بحاجة إلى جهد كل سوري في المرحلة القادمة، فقد وضعت الحكومة السورية قضية تمكينهم من العودة إلى ديارهم على قائمة أولوياتها، وهي تعمل على ذلك من خلال تحسين الظروف الأمنية عبر تحرير المزيد من المناطق التي يحتلها الإرهابيون وتحسين مقومات العيش الأساسية للسوريين.

إن فشل منظمة الأمم المتحدة في إعمال أحكام ميثاقها وتطبيق مبادئ القانون الدولي يدعوننا جميعاً إلى التفكير ملياً في كيفية إصلاح هذه المنظمة الدولية لتكون قادرة فعلاً على القيام بدورها وأن تنتصر للقضايا العادلة في وجه شريعة الغاب التي يحاول البعض فرضها. إن شعوبنا تتطلع إلى عالم أكثر أمناً وأماناً واستقراراً وازدهاراً، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه طالما أن بعض الدول تعتقد أنها تستطيع أن تصول وتجول وتثير الفوضى وتخلق المشاكل وتمارس سياسات الهيمنة دون أي رادع.

إن بلادي بشعبها الصابر الصامد وبجيشها الباسل المدعوم من قبل حلفاء أوفياء ماضية بخطى واثقة نحو وأد الإرهاب واجتثاثه من جذوره، وما تحرير حلب وتدمير وفك الحصار عن دير الزور ودحر الإرهاب من الكثير من المناطق الأخرى إلا دليل على أن بشائر النصر قد أضحت قريبة. وإنني على ثقة من أنه، وبعد انتهاء هذه الحرب الظالمة التي تتعرض لها بلادي، سيكتب التاريخ أن الجيش العربي السوري والقوات الرديفة والدول التي وقفت إلى جانبه حققت إنجازاً أسطورياً بالتغلب على إرهابيين جاؤوا إلى سورية من عشرات الدول وتلقوا دعماً هائلاً من أقوى

من أبناء بلدي الذين سيشهدون في غضون ساعات قليلة حلول الليل في دومينيكا دون سقف فوق رؤوسهم، خائفين من الانهيارات الوحلية المفاجئة أو أي شيء آخر يمكن أن يجلبه الإعصار المقبل. ونحن كبلد وكمنطقة لم نبدأ هذه الحرب ضد الطبيعة. ولم تنسب فيها. ولكن الحرب أتت إلينا.

ولم يعد لدينا وقت للكلام. فلم يبق إلا وقت قليل للعمل. وفي الوقت الذي تتكلم فيه البلدان الكبرى، تعاني الدول الجزرية الصغيرة.

إننا بحاجة إلى العمل وبحاجة إليه الآن. ونحن في منطقة البحر الكاريبي لا ننتج غازات الدفيئة أو هباء الكبريتات. ولا نلوث محيطاتنا أو نستنزفها. ولم نقدم أي إسهام في الاحترار العالمي يمكن أن يحرك الإبرة، بيد أننا من ضمن الضحايا الرئيسيين في الخط الأمامي.

وفي كومولث دومينيكا، سعينا لفترة طويلة لوجود يحافظ على جنتنا الصغيرة واحترمتنا لهذا الوجود. وظلت منطقة مورن تروا بيتون متنزها وطنيا لفترة ٤٠ عاما وأحد مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) لفترة ٢٠ عاما. وتشكل سبل كسب عيشنا جزءا من نظامنا الإيكولوجي. وتلك هي الكيفية التي يكسب بها بلدي وشعبه عيشهما وبيعتان على قيد الحياة. ولكن ما هو واقعنا في هذه اللحظة؟ إنه محض دمار، إذ أن الدومينيكيين يتحملون العبء الأكبر لتغير المناخ. وأكرر - نحن نتحمل عواقب أعمال الآخرين، الأعمال التي تهدد وجودنا ذاته وكله من أجل إثراء قلة في أماكن أخرى.

ونحن حفرنا قبورا اليوم في دومينيكا. ودفننا أحياءنا بالأمس، وأنا على يقين بأنني حينما أعود إلى الوطن غدا، سنكتشف المزيد من الوفيات نتيجة لهذا الصدام. فديارنا سويت بالأرض، ومبانينا بلا سقوف وأنايب مياهنا محطمة وهياكل طرقتنا الأساسية مدمرة. ومستشفانا بدون كهرباء ومدارسنا اختفت تحت الأنقاض. ومحاصيلنا مقتلعة من جذورها. وحيث كانت

المتحدة لأجلها. هذا هو السبب في أننا ظللنا دائما نحترم بشكل جماعي ونعزز بقيم هذه المنظمة.

ونتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على انتخابه، ونتمنى له التوفيق في التمسك بمثل أفضل اخترع عرفته البشرية. وتمشيا مع مراعاة المنظمة للعلاقات الأخوية، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لإخواننا وأخواتنا في أنتيغوا وبربودا، وأنغيلا، وكوبا، وسانت مارتن، وسانت توماس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر تركس وكايكوس، وبورتوريكو، والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن أولئك الذين عانوا من خسائر في هذا البلد المضيف، الولايات المتحدة، في تكساس وفلوريدا. ونعرب عن تضامننا بالصلاة من أجل إخواننا وأخواتنا في المكسيك إثر كارثة الزلزال في الأسبوع الماضي.

إن ازدياد حرارة الجو والبحر قد غيّر المناخ بشكل دائم في المناطق المدارية بين مداري السرطان والجدي. والحرارة هي الوقود الذي يأخذ العواصف العادية التي بإمكاننا تحملها عادة ونحن نائمون ويشحنها بشحنات فائقة من الطاقة لتتحول إلى قوة مدمرة. في الماضي، كنا نستعد لعاصفة شديدة مرة واحدة في السنة. والآن تتشكل آلاف العواصف على نسيم في وسط المحيط الأطلسي وتصطف لتضربنا بأقصى القوة والغضب.

وقبل هذا القرن، لم يكن هناك أي جيل قد شهد أكثر من إعصار واحد من الدرجة الخامسة في حياته. وفي هذا القرن حدث هذا بالفعل مرتين، وهذان الحدثان قد وقعا، على نحو لافت للنظر، في غضون الأسبوعين الماضيين. وأود أن أضيف أننا ما زلنا في منتصف موسم الأعاصير لهذا العام. وفي حالة دومينيكا، لم يمض سوى عامان منذ أن فقدنا الأرواح وتحملنا أضرارا كبيرة جسدية وفي الهياكل الأساسية من ويلات الفيضانات والانهيارات الوحلية الناجمة عن العاصفة الاستوائية إريكا.

إن إنكار تغير المناخ تسويق في حين أن الأرض آخذة في الغرق. إنه إنكار حقيقة عشناها للتو. إنها سخرية من الآلاف

باريس، دليلاً على الإرادة السياسية الجماعية للدول الأعضاء في اتخاذ إجراء لمكافحة تغير المناخ. وبعد مرور عام، يجب أن تكون الدعوة إلى العمل أكثر إلحاحاً إذا أردنا الحد من تداعيات تغير المناخ علينا وعلى الأجيال المقبلة. ونحن بحاجة إلى أن تجتمع البشرية جمعاء، وجميع البلدان - الكبيرة والصغيرة والمتقدمة النمو والنامية - للعمل معاً من أجل إنقاذ كوكبنا. وعلينا جميعاً أن نفهم بتعهداتنا والتزاماتنا بأن نعمل المزيد. فالتقاعس عن العمل، بل والعمل غير الكافي، يدمر الحياة. إن الصندوق الأخضر للمناخ، الذي أنشئ للمساعدة في وضع تدابير التخفيف موضع التنفيذ ومساعدة ضحايا تغير المناخ، جدير بالثناء، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لمعاونة البلدان التي لا تزال تتحمل العبء الأكبر من تداعيات تغير المناخ.

وأنشأ البنك الدولي مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي لمساعدة البلدان التي تضررت من الكوارث الطبيعية. وبالرغم من أن المبالغ مفيدة، فإنها عادة ما تكون إلى درجة كبيرة غير كافية لإعادة بناء الهياكل الأساسية والحفاظ على المكاسب والتقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الأعاصير أمثال ماريما وإيروما، أو حتى في حالة العاصفة المدارية إريكما، التي حصلت قبل عامين. ولذلك يجب أن نتاح أموال أكثر بكثير للبلدان المعرضة لخطر الخسائر والأضرار لكي تتمكن من التخفيف من المخاطر المرتبطة بالحوادث في المستقبل.

ويجب إعادة رسملة مرفق البنك الدولي من أجل زيادة التغطية باستخدام الأموال المخصصة بالفعل من الصندوق الأخضر للمناخ. فذلك سيمكن بلداننا من التركيز على تحسين حياة الناس ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيمكننا من إعادة بناء دولنا - ليس على الحال الذي كانت عليه، ولكن بحيث تصبح الآن أكثر قدرة على مواجهة وقائع ارتفاع مستويات سطح البحر ودفء المحيطات. وعدم القيام بذلك

هناك خضرة، لا يوجد الآن سوى الغبار والتراب. وتتجاوز الوحشة الخيال. فقد هوت النجوم. وحطمت جنة عدن.

وأنت دولة دومينيكا إلى الجمعية العامة لتعلن حالة طوارئ إنسانية دولية - حالة تتركز في دومينيكا، ولكنها تشمل أيضاً العديد من جيراننا، بما في ذلك الجزيرة الشقيقة، أنتيغوا، التي اضطرت لإجلاء مواطنيها من بربودا. وما فتئ الدومينيكيون أعضاء يتحلون بالمسؤولية في المجتمع العالمي. فقد شاركنا في جميع المعارك الدولية الكبرى، من إلغاء السخرة إلى حماية براءات الاختراع. ولكن اليوم يقف ٧٢٠٠٠ من الدومينيكيين في خط المواجهة في حرب لم يختاروها، مع وقوع خسائر واسعة النطاق من جراء حرب لم يبدأوها.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي ليتخذ موقفاً ويقرر ما إذا كان سيتكاتف مع من يعانون ويلاّت تغير المناخ على نطاق العالم، وما إذا كان بوسعنا أن نخفف من آثار الزيادات غير المسبوقة في درجات حرارة ومستويات سطح البحر، وما إذا كان سيساعدنا على إعادة بناء سبل كسب العيش المستدامة أو ما إذا كان سيبيدي مجرد بعض الشفقة في الوقت الحاضر وبعد ذلك يلوذ بالفرار مرتاحاً لعلمه بأن هذا حصل هذه المرة لشخص آخر. واليوم، نحن الدول الصغيرة في العالم، بحاجة إلى أن نعرف من هم أصدقاؤنا الحقيقيون، الذين يحمون ظهورنا. وليس كل البلدان تقف موقف المتفرج العاجز. فبعض أصدقاتنا التقليديين يضطلعون بدورهم. فقد ارتفعت دول الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، إلى مستوى التحدي. ونشيد بالشيخ محمد آل مكتوم رئيس وزراء دولة الإمارات، على إعلانته، في عام زايد هذا، أن بلده سيعزز الموضوع بـ”بتقديم المزيد من الخير في جميع أنحاء العالم“. واليوم ندعو الدول التي لديها قدرات مماثلة إلى أن تحذو حذوه.

وكان نجاح الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في

القدرات العسكرية الكبيرة أن يقدموا لنا معدات الإنقاذ وإعادة البناء التي قد تكون عاطلة عن العمل في انتظار نشوب حرب ما. اعتبروا دومينيكا تلك الحرب، لأن طبيعة بلدنا الخلابية حاليا تشبه منطقة حرب. فالمعركة التي نخوضها أهلكتنا وأرغمتنا على الاستسلام. نحن بحاجة إلى الموارد الآن ليتسنى لنا المضي بعزم نحو إعادة بناء وطننا الجزري الجميل. سنحتاج إلى إعادة بناء المنازل والقرى. وسنحتاج إلى إعادة بناء المجتمعات المحلية، والمدارس، والطرق والجسور. سوف يتعين علينا إعادة بناء البلد، ولا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. إننا في المقام الأول بحاجة إلى المجتمع الدولي. نحن بحاجة إلى إنسانية الأمم المتحدة وعلينا الآن أن نتصرف حقا بوصفنا أمنا متحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء وزير المالية والخدمات العامة في كومونولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب دولة السيد روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمات العامة في كومونولث دومينيكا من المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوشما سواراج، وزيرة خارجية الهند.

السيدة سوشما سواراج (الهند) (تكلمت باللغة الهندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم أحر التهاني لوزير الخارجية لايتشاك على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. إن من حاله الحظ منا لتمثيل دولنا بتوليه منصب وزير الخارجية، إنما أسبغ عليه ذلك الشرف الكبير بإدارة هذا الحدث السعيد.

خاطبت الجمعية في العام الماضي أيضا (أنظر A/71/PV.22). بيد أن هذا العام شهد الكثير من التغيير، في كل من الجمعية العامة والعالم الذي تمثله. فلدينا أمين عام جديد في الأمم المتحدة عاقد العزم على إعداد الأمم المتحدة وتعزيزها لمواجهة

سيكون بمثابة التخلي عن دفعوا ثمن باهظا على ما فعله آخرون في أماكن أخرى. وسيكون بمثابة ترك ٧٢٠٠٠ من الدومينيكيين يتحملون لوحدهم ما يتقل ضمير العالم بشأن تغير المناخ.

واليوم نطلب من الأعضاء ألا يعبروا عن تعاطفهم هذا الأسبوع ثم يأملون ألا تلتقي أعيننا الأسبوع المقبل. ولندع هذه الحوادث الاستثنائية تظهر للعيان جهودا استثنائية لإعادة بناء الدول على نحو مستدام. ولندعها تطلق العنان لابتكار المواطنين العالميين وإبداعهم لتشجيع منظومة مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية الخضراء التي تحقق الاستقرار وتعكس مسار آثار الاحترار العالمي الناجم عن الأنشطة البشرية. ولندعها تشعل ألفا من نقاط الضوء، وليس العار. ولنتخذ إجراءات جديدة لمكافحة وقائع تغير المناخ. وأعد بأن الدومينيكيين وغيرهم من مواطني منطقة البحر الكاريبي سيضطلعون بدورهم.

إننا في حالة صدمة، ولكننا لم نستسلم. إننا نبكي، ولكننا لا نياس. وسننهض لأن الشعب الدومينيكي قوي، ولأن شعوب منطقة البحر الكاريبي قادرة على الصمود. وسنعيد بناء جنتنا عدن مرة أخرى من أجل أطفالنا ومن أجل الأجيال المقبلة.

ونتيجة للعاصفة الاستوائية إريكا في عام ٢٠١٥، التزمنا بإنشاء صندوق وطني للحد من خطر الضعف وبناء القدرة على الصمود بغية تحسين قدرتنا وقدرة الحكومة على التصدي لآثار الكوارث الطبيعية. ولم تجر رزمة الصندوق بعد. وكنا نعتزم تحويل الأموال إلى الصندوق من خزانتنا بالذات على أساس سنوي، ولكن قدرتنا على الكسب تعرضت الآن للخطر بشكل كبير حتى قبل أن تبدأ.

نحتاج اليوم إلى كل ما يلزم بعد وقوع الكارثة الطبيعية التي أثرت على الأمة بأسرها. ونحتاج إلى الماء والغذاء والمأوى بشكل طارئ. نحتاج إلى طرق وجسور وهياكل أساسية جديدة، ولكن تلزمنا أيضا القدرة على تقديم الخدمات. أهيب بمن لديهم

وزرائنا ناريندرا مودي اختار مساراً مختلفاً تماماً، ألا وهو من خلال التمكين الاقتصادي. إنّ الفقراء لا حول لهم ولا قوة؛ وبكل بساطة نحن حرمانهم من الفرص. إنّنا نعمل على القضاء على الفقر بالاستثمار في الفقراء أنفسهم. إنّنا نحولهم من باحثين عن عمل إلى أرباب عمل. إنّ جميع برامجنا الاقتصادية لديها هدف رئيسي واحد، أي تمكين الفقراء. جان دان، مودرا، أوجوالا، وبرامج تزويد الهند بالمهارات، والهند الرقمية، والهند النظيفة، وبرنامج حان وقت العمل في الهند، ونحوض الهند، برنامج يستغرق وصفها جميعاً من الوقت أكثر مما هو متاح لي. لذلك سأنتقل إلى ثلاثة برامج أساسية.

بكل تأكيد، لا بد من اعتبار خطة جان دان أكبر مخطط مالي شامل في العالم. فأولئك الذين لم يكن لديهم المال قد تمكنوا الآن من فتح حسابات مصرفية من دون رصيد. من الجدير بالذكر أنه ما من بلد آخر في العالم مكن حتى من ليس لديهم النقود من أن يفتحوا حساباً مصرفياً مع الحصول على دفتر مصرفي. لقد أصبح المستحيل ممكناً في الهند. يوجد الآن على الأقل ٣٠٠ مليون هندي، أي تقريبا ما يعادل سكان الولايات المتحدة، لم يسبق لهم قط أن عبروا عتبة أي مصرف وأصبح لديهم الآن حسابات مصرفية. ومن المفهوم، أنه لم يكن من السهل إنجاز ذلك في غضون ثلاث سنوات، غير أن مصارفنا حققت ذلك الهدف الرؤيوي الذي حدده رئيس وزرائنا. ولكن كان لا يزال يتعين إدراج بعض الأهداف، غير أن الهدف الأساسي قد تحدد. ستحصل كل أسرة هندية على حساب مصرفي.

لقد مكن برنامج مودرا يوجانا الحكومة من تمويل ما لا يمكن تمويله. واليوم، من خلال برنامج مودرا، فإن الناس الذين لم يملوا قط بأنه كان بالإمكان أن يكون الائتمان المصرفي خياراً بالنسبة لهم، إنهم يحصلون على قروض ميسرة بدون ضمانات للبدء بمشاريع تجارية متناهية الصغر. ومن دواعي

تحديات القرن الحادي والعشرين. ونرحب بما يبذله من جهود، ونرى فيه قائداً قادراً على إضفاء شكل عملي على رؤيته

إن عالمنا اليوم حبيس سيل عارم من المتاعب، وبقينا أن أخطرها تصاعد أعمال العنف الماضية بلا هوادة. فالشر المتمثل في الإرهاب والأفكار التي تثيره تنتشر كالتنفس الناري في الهشيم. وتغير المناخ يستبد بنا وخطره آخذ في الازدياد. والأمن البحري مصدر قلق متزايد. ولأسباب عديدة قاهرة ومروعة، يتخلى الناس عن الراحة النفسية والثقافية والاقتصادية في منازلهم بحثاً عن ملاذ على شواطئ نائية، مما يثير القلق العالمي. إنّ جزءاً كبيراً من سكان العالم لا يزال يعاني من الجوع والفقر. لقد بدأ الشباب يفقدون الأمل جراء البطالة. إنّ النساء، ضحايا التمييز على مر التاريخ، يطالبن بما كان ينبغي لهن الحصول عليه، أي تمكين المرأة. لقد عاد خطر الانتشار النووي ليتصدر العناوين الرئيسية. وأضحى الفضاء الإلكتروني مصدراً لانعدام الأمن إلى حد كبير.

وفي عام ٢٠١٥، حددنا لأنفسنا موعداً مستهدفاً وهو عام ٢٠٣٠ لإيجاد الحلول للكثير من التحديات المدرجة في جدول أعمالنا. لقد مرت سنتان بالفعل من تلك السنوات. ومن المؤكد أنه قد حان الوقت لتساءل عما أنجزناه. وإذا كان التهاون سيحدد في نهاية المطاف السنوات الـ ١٣ المقبلة، سنكون عرضة لخطر فقدان السيطرة على عملية تحقيق الأهداف. ينبغي أن يكون لدينا الحس بمدى إلحاحية المسألة، فضلاً عن التمسك بموقف ثابت لا يتزعزع، إذا أردنا أن نتخذ قرارات يمكن أن تجنّبنا الوقوع في كارثة. ويسرني أن الهند قد تحلت بالشجاعة والقيادة اللازمتين لاتخاذ هذه القرارات الصعبة المترابطة وشرعت في عملية التنمية المستدامة.

إن أهم أولويات حكومتي تتمثل في القضاء التام على الفقر، وهناك سبيلان للتصدي لهذه الآفة. السبيل التقليدي، من خلال مستويات المعونة الإضافية والدعم، ولكن رئيس

ولذلك أدرج مبدأ الشراكة العالمية في أهداف التنمية المستدامة. ويسرني أن أبلغكم بأن الهند أطلقت هذا العام صندوق الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية.

وللأسف، ففي حين أننا نشارك مشاركة كاملة في مجال مكافحة الفقر، يبدو أن جارتنا باكستان لا تشارك إلا في محاربتنا. وقد أهدر رئيس الوزراء الباكستاني شهيد خاقان عباسي يوم الخميس من على هذه المنصة جل كلمته (أنظر A/72/PV.14) في الشكوى منا متهما الهند بارتكاب إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان. وكان للمستمعين لكلمته تعليق واحد - "أنظروا من يتكلم." إن البلد الذي كان أكبر مصدر في العالم للاضطرابات والموت والوحشية قد أضحى رائدا للنفاق بوعظنا عن الإنسانية وحقوق الإنسان من على هذه المنصة.

وزعم رئيس الوزراء الباكستاني أن مؤسس بلده، محمد علي جناح، ورث سياسة خارجية تقوم على أسس السلام والصداقة. وأود أن أذكره بأنه بينما لا يزال هناك شك في إن كان السيد جناح قد دعا بالفعل لتلك المبادئ، فإن الثابت أن رئيس وزراء الهند السيد مودي منذ اللحظة التي تولى فيها منصبه، قد مد يد السلام والصداقة، وعلى رئيس الوزراء الباكستاني الإجابة، لماذا رفضت دولته ذلك العرض. وأشار رئيس الوزراء عباسي إلى قرارات قديمة تجاوزتها الأحداث، غير أن ذاكرته خائنه بشكل يناسبه حيثما تكتسي القرارات أهمية. فقد نسي أنه بموجب اتفاق سيملا وإعلان لاهور، قررت باكستان والهند تسوية جميع المنازعات والمسائل المتعلقة على المستوى الثنائي. والواقع أن السياسيين في باكستان يتذكرون كل شيء لكنهم يتلاعبون بشكل يناسبهم بتلك الذكريات. فهم بارعون في إغفال الوقائع التي تقوض رؤيتهم للأحداث.

وتكلم رئيس الوزراء الباكستاني عن حوار شامل بين البلدين. وأود أن أذكره بأنه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

سروري أنه بوسعي القول: إن ٧٠ في المائة من تلك القروض قد ذهبت إلى النساء. البطالة تنشر اليأس. إن الهند، من خلال برامج تزويد الهند بالمهارات، وبرنامج حان وقت العمل في الهند، ونحوض الهند، تعمل على تدريب الشباب من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة من أجل مطابقة مواهبهم مع متطلبات مصرف الائتمان ليصبحوا عاملين لحسابهم الخاص بوصفهم أصحاب مشاريع صغيرة.

أوجوالا أحد المخططات التي أقرتها الحكومة. لقد كانت المرأة الفقيرة تُضطر إلى العمل بكد في المطبخ حيث كان يعميها الدخان المنبعث من موقدها. ويجري الآن تزويد الفقراء مجاناً بأسطوانات الغاز كيلا تعاني النساء من العواقب الخطيرة في المطابخ التي تستخدم الحطب. ويكمن تحرير المرأة على نحو فريد في الأساس الإبداعي لذلك البرنامج.

لقد كان سحب العملة من التداول قرارا شجاعا لتحدي النقد الأسود الذي اختفى من التداول وكان من المشتقات الثانوية للفساد. لقد سنت الهند الآن أيضا قانونا للضريبة على السلع والخدمات تُحصّل بموجبه ضريبة واحدة في جميع أرجاء البلد، من دون استخدام نظام فوضوي وعقابي يتمثل في فرض العديد من الضرائب على فئات مختلفة في أنحاء متفرقة من البلاد. إن الهدف من حملة إنقاذ وتعليم الفتيات، هو الحد من عدم المساواة بين الجنسين. لقد حقق برنامج الهند النظيفة ما يمكن وصفه بأنه تغيير ثوري في المواقف والعادات الاجتماعية.

عند هذه النقطة، أود الإشارة إلى أن الأمم ذات القدرات المتزايدة يمكنها أن تحقق هذه الأنواع من التغيير، لكن يتعين على العالم المتقدم النمو أن يصبح شريكا فعّالا في مساعدة البلدان الضعيفة التي ما زالت غارقة في فقر لا يراوح مكانه حتى تبلغ أفق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

الإرهابية في باكستان لا تشن هجمات على الهند فحسب، بل تشن هجمات على اثنين من جيراننا، أفغانستان وبنغلاديش.

في تاريخ الجمعية العامة، قد تكون هذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها بلد الحق في الرد من أجل الرد على بيانات ثلاثة بلدان مختلفة. ألا توضح هذه الحقيقة البسيطة حقيقة أفعال باكستان؟ إن أنفقت باكستان على التنمية ما أنفقت على دعم الإرهاب، لكنت والعالم أكثر أمنا وأفضل حالا اليوم.

إن الإرهاب يتصدر قائمة المشاكل التي تسعى الأمم المتحدة لإيجاد حلول لها. ونحن أقدم ضحايا الإرهاب المروع بل والمؤلم. حينما شرعنا في تحديد هذا الخطر، رفضت العديد من القوى العظمى في العالم ذلك باعتباره مسألة تتعلق بفرض القانون والنظام. الآن، باتت تعرف الحالة حق المعرفة. والسؤال المطروح، هو ماذا نعمل حيال ذلك. يجب علينا جميعا أن ننظر داخل أنفسنا ونتساءل إن كانت الإجراءات التي نتخذها تقترب من مستوى كلامنا. في المناقشات الثنائية والمتعددة الأطراف ندين جميعا هذا الشر ونعلن بصراحة تصميمنا على مكافحته. والحقيقة هي أن هذه التصريحات قد أصبحت طقوسا. الواقع هو أنه عندما نكون مطالبين بمكافحة هذا العدو وتدميره، فإن مصالح البعض تجعلهم مخادعين. لقد استمر ذلك لسنوات.

وعلى الرغم من أن الهند قد اقترحت اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي منذ عام ١٩٩٦، لم تتمكن الأمم المتحدة بعد مضي عقدين من الاتفاق على تعريف للإرهاب. إن لم تتمكن من الاتفاق على تعريف لعدونا، فكيف لنا محاربتة معا؟ وإن واصلنا التفرقة بين الإرهابيين الأخيار والإرهابيين الأشرار، كيف يمكننا أن نحاربهم معا؟ إن لم يتمكن مجلس الأمن حتى من الاتفاق على إدراج أسماء الإرهابيين، كيف يمكننا أن نحاربهم معا؟ بكل صدق، أود أن أطلب إلى الجمعية، من خلالكم، سيدتي، التوقف عن النظر إلى هذا الشر بفروق ذات نتائج عكسية، بل لا معنى لها. فالشر هو شر. دعونا نقبل بأن

عندما كنت في إسلام آباد لحضور مؤتمر قلب آسيا الوزاري، اتخذ قائده ميان نواز شريف، الذي كان رئيس الوزراء آنذاك، قرارا بتحديد الحوار بيننا من خلال ما أطلق عليه حوار ثنائي شامل. واستخدمت كلمة "ثنائي" عن قصد لإزالة أي لبس أو شكوك بشأن حقيقة أن المحادثات المقترحة ستكون بين دولتنا وبين دولتنا وحدهما، بدون حضور أي طرف ثالث. ويجب على السيد عباسي الإجابة، لماذا تلاشى ذلك الاقتراح، لأن باكستان مسؤولة عن إجهاض عملية السلام.

وأود أن أسأل السياسيين في باكستان، لماذا أصبحت الهند اليوم، بالرغم من استقلال الهند وباكستان بفارق ساعات، قوة عظمى في تكنولوجيا المعلومات وباكستان مصدرا بارزا للإرهاب؟ هل فكروا قط في السبب وراء ذلك؟

هناك سبب واحد لذلك. لقد ارتقت الهند بالرغم من كونها المقصد الرئيسي لتصدير باكستان الشائن للإرهاب. وشكلت الكثير من الحكومات في ظل العديد من الأحزاب خلال ٧٠ عاما من استقلال الهند، لأن الهند قد حافظت على ديمقراطيتها. وقامت كل حكومة بدورها من أجل تحقيق التنمية في الهند. ودأبنا على المضي قدما بلا توقف، وإيجاد نظم الإدارة المتكاملة، وخدمات التعليم والتكنولوجيا، وهيئة يميز لإحداث تحولات إيجابية في مجالات التعليم والصحة والفضاء ومجموعة كاملة لرفاه الإنسان. وقد أنشأنا مؤسسات علمية وتقنية هي مصدر فخر للعالم.

ولكن ماذا قدمت باكستان للعالم أو في الحقيقة لشعبها إلى جانب الإرهاب؟ لقد خرج منا الباحثون والأطباء والمهندسون والعلماء. وخرج منها الإرهابيون والمعسكرات الإرهابية - عسكري طيبة وجيش محمد وحزب المجاهدين وشبكة حقاني. ماذا أسست باكستان؟ أوجدت الإرهابيين والجهاديين. الأطباء ينقذون الناس من الموت؛ والإرهابيون يقتلوهم. المنظمات

ونحن ما فنتنا نناقش الاضطرابات حول العالم والتغيير الحاصل فيه، ولكن المؤسسة التي أنشئت لمعالجة الشؤون العالمية تكتنفها المشاكل الخاصة بها. وهي تعتقد على ما يبدو أنه لا توجد حاجة إلى إجراء تغييرات في المفاهيم والتصورات التي أدت إلى ولادتها. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، شاركت في اجتماع عقد في نيويورك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وشهدت رغبة واضحة في التغيير والعمل. ولكنني أود أيضاً أن أذكر الجمعية بأنه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كان هناك توافق في الآراء على أن إصلاح مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن يشكل عنصراً أساسياً في الجهد العام الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة. أما الجهود المبذولة الرامية إلى إجراء مفاوضات تستند إلى نصوص بشأن إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، فقد بدأت خلال دورة العام الماضي، وهناك ما يزيد على ١٦٠ دولة أعربت عن تأييدها لها. وإذا كنا جادين، فإن أقل ما يمكن أن نفعله هو التوصل إلى نص واحد يمكنه أن يكون أساساً للتفاوض. ويحدوني الأمل أن يتصف ذلك بالأولوية في ظل القيادة المستنيرة للرئيس الجديد للجمعية العامة. وإذا حدث ذلك، فسيكون إنجازاً كبيراً.

ولدينا أيضاً توقعات كبيرة من الأمين العام الجديد. وإذا أراد إصلاح هيكل السلام والأمن التابع للمنظمة، فسيتعين عليه كذلك معالجة الإصلاحات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي طال انتظارها كثيراً. وبدون هذه التحسينات، سيكون من المستحيل عليه تحقيق ذلك الهدف.

وليس هناك نقص في المسائل والمشاكل التي ينبغي الاعتراف بها من على هذا المنبر. لكنّ الوقت ليس دائماً إلى جانب أولئك الذين يرغبون في طرح المسائل والمشاكل توحياً لمستقبل أفضل وأكثر سلاماً وتقدماً. والمسائل التي اختارها رئيس الجمعية العامة ذات صلة بميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن صلتها بالعادات القديمة في بلدي. إن الثقافة والفكر في بلدي صقلهما التاريخ

الإرهاب يشكل خطراً وجودياً للبشرية. لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لأعمال العنف الوحشية. لنعمل على إظهار التزامنا الجديد بالتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي هذا العام.

لقد حددت تغيير المناخ بوصفه أحد الأخطار الكبيرة لوجودنا. وقد قالت الهند بالفعل إنها ملتزمة باتفاق باريس بشأن تغيير المناخ. وهذا ليس لأننا نخشى من أي سلطة، أو تأثرنا بعدو أو صديق أو إغراء بعض الجشع. بل هو حصيلة فلسفة عمرها ٥٠٠٠ عام على الأقل. لقد أطلق رئيس وزراءنا، بمبادرة شخصية منه، التحالف الدولي للطاقة الشمسية كشاهد على التزامنا الدائم بهذه القضية.

عندما نتكلم عن السلام العالمي، فإننا لا نعني السلام فيما بين البشر فحسب، بل ومع الطبيعة أيضاً. ونفهم أن الطابع البشري يجافي الطبيعة في بعض الأحيان، غير أننا نود أن نعدل الطابع البشري عندما يميل في الاتجاهات الخاطئة. وعندما يؤثر جشعنا على إيقاع الطبيعة قد تنفجر الطبيعة في بعض الأحيان. يجب أن نتعلم العيش مع مقتضيات الطبيعة ودوراتها وإبداعاتها. في ذلك يكمن خلاصنا.

وقد شهدنا للتو أعاصير وزلازل وأمطاراً غامرة وعواصف مرعبة. ليس ذلك مجرد صدفة. فمن خلال إعصار هارفي، أرسلت الطبيعة إنذارها إلى العالم حتى قبل أن يجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة في نيويورك. وبعد أن بدأ اجتماعنا بالفعل، ضرب زلزال المكسيك، وحط إعصار في دومينيكا. ويجب أن نفهم أن هذا الأمر يتطلب مزيداً من العمل الجاد وليس مجرد كلام. وعلى بلدان العالم المتقدم النمو أن تصغي بمزيد من العناية أكثر من غيرها، لأن لديها قدرات أكبر من غيرها. ولا بد للعالم المتقدم النمو أن يساعد الذين يمتلكون قدرات أقل، عن طريق نقل التكنولوجيا وتمويل الصندوق الأخضر للمناخ. هذا هو السبيل الوحيد لحماية الأجيال المقبلة.

كبرى تلو الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع المجتمعات المحلية التي تضررت مؤخراً في الولايات المتحدة والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي.

وجميع هذه التحديات تبرز الأهمية الحاسمة لاتخاذ الإجراءات الجماعية المستدامة والحازمة للتصدي لها. ويجب علينا أن نحشد أنفسنا مرة أخرى من أجل تنشيط تعددية الأطراف، والتأكيد على الدور المركزي الذي يتعين القيام به في الأمم المتحدة. إن المهمة هائلة وعبء المسؤولية ثقيل. وهذه التحديات تقتضي إصلاحات طموحة وزيادة في الموارد. والإصلاح الذي يقوم به الأمين العام في ثلاثة مجالات رئيسية - إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والإصلاح الإداري، وإصلاح هيكل السلام والأمن - يشكل استجابة حسنة التوقيت للحاجة إلى جعل المنظمة أداة يمكنها أن تحقق كامل إمكاناتها على نحو أكثر فعالية بغية خدمة الشعوب التي أنشئت من أجلها.

وخطة عام ٢٠٣٠ هي برنامج طموح للقضاء على الفقر والحفاظ على كوكب الأرض معاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإعلان سندي، وخطة عمل أديس أبابا أمور تمثل مجموعة من الأدوات لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠. وهي تدعو أيضاً البلدان إلى اعتماد أطر للسياسة العامة من أجل تغيير أنماطها الإنتاجية والاستهلاكية، وكذلك استراتيجيات التصدي لتغير المناخ والمخاطر الناجمة عن الكوارث. وفي ما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تود جيوتي أن تدلي ببعض التعليقات.

أولاً، إن أفريقيا وأقل البلدان نمواً ينبغي التعامل معهما على سبيل الأولوية. وكما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التحليل الصادر عنه،

والحكمة التي تؤمن بأن السلام هو الهدف العقلاني والعملي الوحيد للبشرية. ونحن نؤمن حقاً بأن العالم أسرة واحدة، ونأمل أن ينال كل عضو من أعضاء هذه الأسرة ما يستحقه من جوهر الحياة، أي السعادة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتلاوة آية تبين فكرنا: "فليكن الجميع سعداء؛ وليتمتع الجميع بصحة جيدة؛ وليتبنّ الجميع ما هو جيد؛ وليكن الجميع بعيدين عن المعاناة."

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد علي يوسف، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية جيبوتي.

السيد يوسف (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية السبعين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن الأمل في أن تحقق الجمعية العامة أهدافها في ظل قيادته، ولكي أؤكد له الدعم الكامل من بلدي للجهود التي يبذلها.

وأود أيضاً أن أشيد بالسيد بيتر طومسون، الذي سبق أن تولى منصب السيد لايتشاك، وأن أكرر تهانينا الحارة للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تعيينه بجدارة. إننا نتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بالولاية النبيلة التي أوكلت إليه.

إن العالم، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه والفرص الجديدة المتاحة فيه، لا يزال يواجه تحديات عديدة. فالحالة الاقتصادية والمالية ما فتئت تشكل مصدراً للقلق، وثمة قلق بالقدر نفسه على الصعيد الأمني. وهناك تهديدات جديدة آخذة في الظهور. وطبيعة الصراعات تتغير. ويوجد عدد من الأزمات التي تزداد سوءاً وتصبح أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. وحتى إذا كان تغير المناخ يثير الجدل العلمي في بعض الأحيان، فهو اليوم حقيقة لا يمكن إنكارها، ويسبب كارثة

وانعدام الأمن الغذائي إلى درجة خطيرة، والتدهور السريع في احترام حقوق الإنسان. ويتعين على منظمنا الآن أكثر من أي وقت مضى أن تقوم بدور أكبر في منع نشوب الصراعات، والتسوية السلمية للمنازعات. وفي هذا الصدد، نرحب بتشديد الأمين العام على منع نشوب الصراعات، وعلى الإصلاحات الجارية لإعادة تشكيل هيكل السلام والأمن.

وظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة وهي ترتكب أعمال العنف التي لم يسبق لها مثيل يشكل تحدياً جديداً.

ومن خلال نشر أيديولوجية التعصب والكرهية التي تدعو صراحة إلى إبادة الآخرين، فإنها تقوض بذلك تماسك مجتمعاتنا وتشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، مما يستدعي تنسيق جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

ورحبت جيوتي بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب مؤخرًا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وتستضيف جيوتي أيضًا مركز التميز لمنع ومكافحة التطرف العنيف التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والذي يشكل منبرا مشتركا لدعم تعزيز التنسيق الوطني والإقليمي وإعداد تحليلات، وفي نهاية المطاف صياغة خطة عمل ترمي إلى مكافحة خطاب التطرف الذي يُبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أود الآن التعبير عن وجهات نظرنا بشأن بعض الأوضاع الإقليمية والدولية التي تحتل الصدارة في جدول أعمال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالصومال، ترحب جيوتي بالتطورات السياسية الأخيرة في البلد وبالزخم الذي تولد عن انتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو في شباط/فبراير، وتشكيل حكومة جديدة. ونرحب بالخطوات المشجعة العديدة المتخذة لتعزيز العلاقات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد الصومالي والاستراتيجية التي

(تكلم بالإنكليزية)

”[إن أفريقيا] ساحة قتال يتم فيها كسب [أهداف التنمية المستدامة] أو خسارتها“.

(تكلم بالفرنسية)

ولا بد لنا أيضاً من تعبئة مبالغ مالية كبيرة إذا أردنا تلبية تلك الطموحات. وبغية تحقيق ذلك، يجب أن نعتمد آليات مبتكرة للتمويل لا تضمن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب، بل تكفل أيضاً الوفاء بالتزامات المعونة الإنمائية. ويمكن إثبات ضرورة تحقيق ذلك من خلال دراسة متأنية للتعهدات بتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، التي لم يتم الوفاء بها بشكل كامل، ومن خلال حقيقة أن نسبة ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية لا يجري تسديدها بانتظام. ولو جرى تسديدها، لكننا توصلنا الآن إلى تعبئة ٢,٥ تريليون دولار. وينبغي لنا أيضاً التشديد على أهمية وجود نظام تجاري دولي يركز على أولويات ثلاث، ألا وهي،

(تكلم بالإنكليزية)

تمحور العمل حول الفقراء، وتعزيز الإنتاج، والعمل بما يلائم كوكب الأرض.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيراً، لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية أدوات التقييم التي تجعل من الممكن قياس التقدم المحرز بصورة موثوقة. ومن خلال الشراكة القوية والجهود المتواصلة، يمكننا، بل ويجب علينا أن نعمل على تعزيز النمو الاقتصادي الذي يحقق العدالة الاجتماعية ويحترم البيئة.

إن غياب السلام هو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية. والتكلفة البشرية للصراعات هائلة وتجلب معها التشريد القسري الجماعي، والجاعة، وانتشار الأمراض المعدية،

وفي فلسطين، نعلم جميعاً أن السبيل الوحيد الممكن لإحلال السلام في المنطقة هو حل الدولتين. إن معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة منذ فترة طويلة للغاية ويجب أن تنتهي.

وجيبوتي قلقة أيضاً على مصير أقلية الروهينغيا المسلمة في ولاية راخين في ميانمار. ونشعر بالقلق إزاء الأعمال الوحشية العسكرية التي تستهدف السكان المدنيين والفظائع التي نشاهدها جميعاً في وسائل الإعلام. وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة، فإن الجرائم المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا لم تخف حدتها. ونؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين، التي قادها الأمين العام الأسبق كوفي عنان، وندعو ميانمار إلى التنفيذ الكامل لتوصياتها دون مزيد من التأخير.

وتظل جيبوتي قلقة إزاء السلوك العدائي والخطير لكوريا الشمالية. وتشكل تجارها العديدة لإطلاق القذائف التسيارية انتهاكاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي للدول الأعضاء توخي اليقظة في رصدها للحالة. وندعو كوريا الشمالية إلى الدخول في حوار بناء وموجه نحو تحقيق النتائج من أجل إيجاد حل مرض للأزمة.

لا تزال جيبوتي بانتظار عودة ١٣ عضواً من أفرادها العسكريين الذين تحتجزهم إريتريا، ذلك البلد الجار الذي يواصل اتباع سياسات عدائية تجاه بلدي. وندعو إريتريا إلى قبول وساطة الاتحاد الأفريقي من أجل استكمال ترسيم الحدود في رأس دوميرة وحزيرة دوميرة، والشروع في بناء علاقات قائمة على الثقة مع جيرانها والكف عن السياسات العدائية التي تزعزع استقرار منطقة القرن الأفريقي برمتها.

وأتمنى للجمعية العامة كل النجاح في عملها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

تم تنفيذها لتعزيز الإصلاحات الضريبية والاقتصادية الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. ومع ذلك، فإننا نؤكد أهمية زيادة الدعم المقدم إلى الصومال عن طريق تعبئة التمويل الكافي لدعم برنامجه الإنمائي. ولا يزال يساورنا القلق إزاء التخفيضات المقترحة في التمويل المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على الرغم من توافق الآراء بشأن النجاح الذي حققته عملية حفظ السلام الأفريقية هذه. ويجب الحرص على ضمان استمرار تحسن الحالة الأمنية. فقد نجحت بعثة الاتحاد الأفريقي في ترقيع إرهابيي حركة الشباب وألحقت بهم هزيمة دامية.

وفيما يتعلق بجنوب السودان، لا تزال نشعر بالقلق إزاء التنفيذ البطيء للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥. ويجب على الجهات الفاعلة في تلك الأزمة الطويلة الأمد الاعتراف بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. وفي ذلك الصدد، نؤيد قرار مؤتمر القمة الاستثنائية الحادية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الحالة في جنوب السودان، ونكرر التأكيد على الحاجة إلى إجراء حوار وطني حقيقي وشفاف وشامل للجميع على نحو ذي مصداقية للتمكين من استعادة السلام الدائم. كما نؤكد على الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سعياً إلى حل الأزمة هناك، ونحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة بذل جهودهم الرامية إلى تنفيذ ولايتها، مع التسليم بأهمية تكامل الإجراءات وتنسيقها.

وبالانتقال إلى اليمن، فإن جيبوتي لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء المأساة الثلاثية الأبعاد التي يعاني منها ذلك البلد، كما أكد ذلك موظفو الأمم المتحدة في مجلس الأمن، والمتمثلة في المجاعة ووباء الكوليرا الذي لم يسبق له مثيل والمأزق السياسي الخطير الذي يحول دون إحراز تقدم في اتجاه تحقيق السلام والأمن. ونحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات.